أعلن أمس في تونس، عن تأسيس «جبهة الخلاص الوطني»، المكونة من مروحة من الأحزاب والمكونات السياسية المناهضة للرئيس قيس سعيّد. وتطرح الجبهة ما يشبه خريطة طريق لإسقاط الانقلاب وإنقاذ الديمقراطية التونسية، متحدثة عن توسيع المشاركة فيها وتدشين عملها في مايو المقبل

تونس

ولادة جبهة الخلاص

معارضة موسّعة لسعيّد: حوار شامل وحكومة إنقاذ

الشابي خلال الإعلان أمس عن تأسيس جبهة الخلاص (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تونس ـ **بسمة بركات**

تتواصل المحاولات السياسية في تونس، لخلق جسم معارض موسع، قادر على إحداث توازن في مواجهة تغول الرئيس التونسي قيس سعيّد في الاستحواذ والسيطرة على مقاليد السلطة، منذ إعلانه إجراءاته الاستثنائية» في 25 يوليو/تموز الماضي، وما تلاه من خطوات تدريجية لوضع البلاد على سكة النظام الرئاسي المطلق، والاستفراد بالسلطة. وفي هذا الإطار، أعلن أمس الثلاثاء، في تونس، عن دخول مرحلة «مبادرة جبهة الخلاص الوطني»، التي أطلقها السياسي التونسي المعارض أحمد نجيب الشابي، على سكّة التنفيذ، مع الإعلان عن ولادة هيئتها التسييرية، بمشروع واسع هدفه إطلاق حوار بلا إقصاء، وتشكيل حكومة إنقاذ انتقالية، والذهاب لانتخابات مبكرة، لصدّ الانقلاب، وستخترب الجبهة، المتنوعة حزبياً، والتي تضمّ رغم ذلك وجوهاً ومكونات سياسية معروفة، قدرتها على التعبئة لمواجهة الرئيس، حتى موعد الإعلان عن ولادتها رسمياً منتصف مايو/أيار المقبل. وأعلن السياسي التونسي، رئيس الهيئة السياسية لحزب «أمل»، أحمد نجيب الشابي، أمس، عن تشكيل الهيئة التسييرية لـ«جبهة الخلاص الوطني»، والتي تتكون من ممثلين عن أطراف حزبية وبرلمانية ومجموعات سياسية وشخصيات مستقلة، حيث من المنتظر أن تجهز الجبهة في منتصف شهر مايو/أيار المقبل مشروعها للعودة إلى الشرعية في تونس. وجاء كلام الشابي، خلال مؤتمر صحافي نظمته «جبهة الخلاص»، للتأكيد على أنها ستدفع نحو حوار وطني دون إقصاء، بناء على نداء 9 إبريل/نيسان الحالي، والذي أعلن فيه عن «مبادرة جبهة الخلاص» لإنقاذ تونس.

وأوضح الشابي، مطلق المبادرة، لـ«العربي الجديد»، أن «جبهة الخلاص تتكون من 10 مكونات، بواقع 5 أحزاب و5 مكونات برلمانية وشخصيات سياسية». وأشار إلى أن الأحزاب هي: حركة النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة، حراك تونس الإرادة، وحزب أمل، فيما تشمل المكونات مبادرة مواطنون ضد الانقلاب، اللقاء الوطني للإنقاذ، تونسة من أجل الديمقراطية، ومبادرة اللقاء من أجل تونس. وأكد الشابي أن «هناك أحزاباً أخرى معنية، حيث يجري عن رغبتهم في الانخراط في الجبهة»، لافتاً إلى أن الجبهة «تتمتع من حيث انطلاقها بكل مقومات النجاح». ودعا الشابي في كلمته خلال المؤتمر الصحافي إلى «ضرورة رصّ صفوف كل القوى الديمقراطية من أجل إسقاط الانقلاب والتراجع عن الإجراءات الاستثنائية واستئناف المسار الديمقراطي والدستوري»، مؤكداً على «ضرورة بناء البديل الديمقراطي الكفيل بالتأسيس لديمقراطية مستدامة». وقال إن «جبهة الخلاص ستعمل على تشكيل حكومة شرعية للإنقاذ تتكفل بإدارة مرحلة انتقالية تعد البلاد لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة»، كما ستعمل على «إطلاق حوار وطني حول الإصلاحات الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والدستورية والقانونية ودعم الحكومة الانتقالية». وأكد الشابي أن لا دخل للجبهة «في نزاع الشرعيات»، مشيراً إلى أن 25 يوليو (تاريخ إعلان سعيّد عن إجراءاته الاستثنائية)، هو غير شرعي، حيث لا بد من العودة إلى الديمقراطية، وأن يكون الحوار الوطني دون أي إقصاء». وأوضح الشابي أن الهيئة التسييرية لجبهة الخلاص، ستنطلق في تنظيم عدد من الاجتماعات الشعبية في مختلف المدن التونسية لحصد دعم شعبي لهذه المبادرة، وحزب أمل، فيما تشمل المكونات مبادرة مواطنون ضد الانقلاب، اللقاء الوطني للإنقاذ، تونسة من أجل الديمقراطية، ومبادرة اللقاء من أجل تونس. وأكد الشابي أن «هناك أحزاباً أخرى معنية، حيث يجري عن رغبتهم في الانخراط في الجبهة»، لافتاً إلى أن الجبهة «تتمتع من حيث انطلاقها بكل مقومات النجاح». ودعا الشابي في كلمته خلال المؤتمر الصحافي إلى «ضرورة رصّ صفوف كل القوى الديمقراطية من أجل إسقاط الانقلاب والتراجع عن الإجراءات الاستثنائية واستئناف المسار الديمقراطي والدستوري»، مؤكداً على «ضرورة بناء البديل الديمقراطي الكفيل بالتأسيس لديمقراطية مستدامة». وقال إن «جبهة الخلاص ستعمل على تشكيل حكومة شرعية للإنقاذ تتكفل بإدارة مرحلة انتقالية تعد البلاد لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة»، كما ستعمل على «إطلاق حوار وطني حول الإصلاحات الأساسية

> حدّد الشابي منتصف مايو موعداً لتدشين نشاط الجبهة رسمياً

> ستعمل الجبهة لإطلاق حوار وطني حول الإصلاحات الأساسية

حوار وطني حول الإصلاحات الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والدستورية والقانونية ودعم الحكومة الانتقالية». وأكد الشابي أن لا دخل للجبهة «في نزاع الشرعيات»، مشيراً إلى أن 25 يوليو (تاريخ إعلان سعيّد عن إجراءاته الاستثنائية)، هو غير شرعي، حيث لا بد من العودة إلى الديمقراطية، وأن يكون الحوار الوطني دون أي إقصاء». وأوضح الشابي أن الهيئة التسييرية لجبهة الخلاص، ستنطلق في تنظيم عدد من الاجتماعات الشعبية في مختلف المدن التونسية لحصد دعم شعبي لهذه المبادرة، وحزب أمل، فيما تشمل المكونات مبادرة مواطنون ضد الانقلاب، اللقاء الوطني للإنقاذ، تونسة من أجل الديمقراطية، ومبادرة اللقاء من أجل تونس. وأكد الشابي أن «هناك أحزاباً أخرى معنية، حيث يجري عن رغبتهم في الانخراط في الجبهة»، لافتاً إلى أن الجبهة «تتمتع من حيث انطلاقها بكل مقومات النجاح». ودعا الشابي في كلمته خلال المؤتمر الصحافي إلى «ضرورة رصّ صفوف كل القوى الديمقراطية من أجل إسقاط الانقلاب والتراجع عن الإجراءات الاستثنائية واستئناف المسار الديمقراطي والدستوري»، مؤكداً على «ضرورة بناء البديل الديمقراطي الكفيل بالتأسيس لديمقراطية مستدامة». وقال إن «جبهة الخلاص ستعمل على تشكيل حكومة شرعية للإنقاذ تتكفل بإدارة مرحلة انتقالية تعد البلاد لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة»، كما ستعمل على «إطلاق حوار وطني حول الإصلاحات الأساسية

ومتحدث رسمي باسمها، ثم يأتي تحديد الحوار الوطني». وقال إن «جبهة الخلاص لم تأت من فراغ، بل جاءت بعد تسعة أشهر من انقلاب 25 يوليو»، مبيناً أن كل ما جرى بعد ذلك «أدى إلى وضع جديد جعل دائرة المعارضة للانقلاب تتسع». وهو ما تطمح إليه الجبهة. من جهته، أكد النائب عن «قلب تونس»، رفيق عمارة، أن «جبهة الخلاص جاءت بعد مشاورات عدة مع الفاعلين السياسيين والأحزاب وتمت دراسة المشروع جيداً والتفكير في حل عملي لإنقاذ تونس»، مشيراً في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن «الجبهة ستكون البديل وستدحض الحديث عن غياب البديل». وتعليقاً على إعلان «الجبهة»، رأى المحلل المختص في التواصل السياسي، كريم بوزويتة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الحديث في المطلق عن برنامج يهم الإصلاح الداخلي وخريطة طريق هو أمر ممكن، ولكن في الظرف الحالي فإن تجسيده غير ممكن لأن المشهد السياسي وممارسة السلطة هي في اتجاه معين». وأوضح أن «تنزيل هذا البرنامج ووضع حكومة إنقاذ وطني واقعية، يمكن أن يحصل فقط عندما يتغير الظرف السياسي، بمعنى عندما يتم الإعلان عن فشل مشروع قيس سعيّد». وأشار إلى أنه «طالما أن المعادلة ذاتها موجودة فالسيطرة الشعبية ستكون لسعيّد لأن المواجهة غير متكافئة»، على حدّ قوله. رغم ذلك، فإن «الساحة السياسية فارغة، وبالتالي فإن الجبهة قد تخلق نوعاً من التوازن» وفق وصفه. في غضون ذلك، أصدر مرصد «شاهد لمراقبة الانتخابات ودعم التحولات الديمقراطية» في تونس، بياناً، بشأن المرسوم عدد 22 المتعلق بتنقيح قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الذي كان أصدره سعيّد. وشدّد المرصد على «تمسكه بمقومات استقلال الهيئة طبقاً للدستور والمعايير الدولية وما يفرضه قانونها الأساسي (2012)، والقانون المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة، من ضرورة أن تكون هيئة الانتخابات هيئة مستقلة ومنتخبة ودائمة». وحذّر مرصد «شاهد» من «خطورة القانونيات الواردة بالمرسوم والذي يكرس في الواقع هيئة انتخابات صورية ويمثّل تهديدا خطيرا لموجبات الانتخابات الحرة النزيهة والشفافة».

شهيد جديد في الضفة

استشهد الشاب الفلسطيني أحمد إبراهيم عويدات صباح أمس الثلاثاء، متأثرا بإصابة في الرأس بنيران قوات الاحتلال ليلا، خلال اقتحامها مخيم عقبة جبر، جنوبي أريحا

القدس المحتلة
رام الله ـ **العربي الجديد**

انضم الشاب الفلسطيني أحمد إبراهيم عويدات، أمس الثلاثاء، إلى قافلة الشبّان الفلسطينيين الذين يسقطون شهداء بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي، مع توسع استهدافاته واقتحاماته في الضفة الغربية، وخصوصاً لمخيماتها، لتنفيذ اعتقالات بحقّ المقاومين وأبناء المخيمات، وسط استمرار حالة الهلع لديه من عمليات فدائية ضدّه أو تستهدف المستوطنين. واستشهد عويدات (20 عاماً) صباح أمس الثلاثاء، بعد ساعات قليلة من إصابته بجروح خطيرة بالرأس، برصاص قوات الاحتلال، خلال المواجهات التي اندلعت معها في أثناء اقتحامها لمخيم عقبة جبر، جنوبيّ أريحا، شرقيّ الضفة الغربية.

وأكدت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد عويدات، متأثراً بجروحه الحرجة. وأوضحت مصادر محلية أنّ قوات إسرائيلية خاصة (مستعربون) اقتحمت بمساندة جيش الاحتلال ليل الاثنين – الثلاثاء، مخيم عقبة جبر، واعتقلت الفلسطينيين محمد عبد الله طريف ونجله حمزة، ما أدى إلى اندلاع مواجهات بين الشبان وتلك القوات، وإصابة شابين بجروح باستهدافهما بالرصاص الحيّ في الأطراف السفلية، بالإضافة إلى إصابة الشاب عويدات في رأسه. إلى ذلك، أصيب عشرات الفلسطينيين ليل الاثنين - الثلاثاء، بحالات اختناق بالغاز السام المسيل للدموع، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في مدينة قلقيلية. وواصلت قوات الاحتلال حملات الاعتقال في الضفة، واعتقلت الشابين محمد حنايشة ويوسف كميل، وهو أسير محرر، عقب دهم منزليهما في بلدة قباطية جنوب جنين شمالي الضفة، تزامناً مع اندلاع مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال في البلدة. واعتقلت قوات الاحتلال الأسير المحرر ندي شراب من بلدة عورتا جنوب نابلس شمالي الضفة، والشاب عبيدان سمارة من بلدة بروقين في محافظة سلفيت شمالي الضفة، والأسير المحرر محمود الحج محمد من بلدة تلفيت في سلفيت.

> أعاد الاحتلال فتح معبر «بيت حانون» مع قطاع غزة

وفي القدس المحتلة واصل الاحتلال تشديد إجراءاته لتنفيذ مخططاته في الأقصى. وفرضت قوات الاحتلال، الاثنين، الحبس المنزلي على الشاب أيهم الزعانين من حارة السعدية في البلدة القديمة من القدس لمدة 5 أيام، بينما مددت سلطات الاحتلال إبعاد الشاب محمد جبارين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، عن المسجد الأقصى، بينما اعتقلت قواتها الشاب جهاد النتشة من سكان بلدة بيت حنينا شمالي الضفة، وذلك بعد توقيفه عند باب العامود بالقدس.

إلى ذلك، أفاد نادي الأسير الفلسطيني في بيان أول من أمس، بأنّ إدارة معتقلات الاحتلال نقلت المعتقل الجريح نور الدين جربوع من معتقل الرملة إلى مستشفى «مدني» مجدداً، بعد تدهور جديد طرأ على وضعه الصحيّ، وتمثل بارتفاع مفاجئ في حرارته، ومن مشاكل في الأمعاء، بحسب المعلومات. وكانت إدارة معتقلات الاحتلال قد نقلت المعتقل جربوع أخيراً من مستشفى «رمبام» إلى معتقل الرملة رغم صعوبة حالته الصحية وحاجته الماسّة للبقاء تحت المراقبة الطبية، الأمر الذي يندرج ضمن جريمة الإهمال الطبي (القتل البطيء) التي تنفذها إدارة المعتقلات بحقّ المعتقلين المرضى. وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت جربوع من مخيم جنين، في 9 إبريل/نيسان الحالي، بعد إطلاق النار عليه، ما أدى إلى إصابته برصاصات عدة، استقرت إحداها في العمود الفقري. إلى ذلك، أعاد الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس، فتح معبر «بيت حانون» (إيرز) أمام دخول العمّال الفلسطينيين من قطاع غزة، بعد إغلاقه الأحد على أثر إطلاق قذيفة من قطاع غزة باتجاه الأراضي المحتلة. وجاءت إعادة فتح المعبر بناءً على قرار من وزير الأمن في حكومة الاحتلال، بني غانتس، في «ختام مشاورات أمنية» أجراها الأحد، على أن تكون إعادة فتح المعبر «وباقي الخطوات المدنية» مرهونة باستمرار الهدوء والاستقرار الأمني». ونقل موقع «هآرتس» عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إن جيش الاحتلال يؤيد إعادة فتح المعبر باسرع وقت، وإن عودة العمّال الفلسطينيين من غزة للعمل في الأراضي المحتلة «عامل يثبت الاستقرار». في موازاة ذلك، واصلت دولة الاحتلال الإبقاء على حالة التأهب الأمني، معلنة أن ذلك سيستمر إلى ما بعد عيد الفطر (بداية مايو/أيار المقبل)، وبعد الاحتفال بـ«تأسيس» دولة الاحتلال الأسبوع المقبل، ولغاية 15 مايو، حين تحل الذكرى السنوية للنكبة الفلسطينية.

اشتباكات دير السلطان: أزمة سد النهضة حاضرة

> تربط دوائر مصرية اعتداء رهبان أحباش على رهبان مصريين في دير السلطان في القدس المحتلة، بالصراع القائم بين مصر وأثيوبيا حول سد النهضة

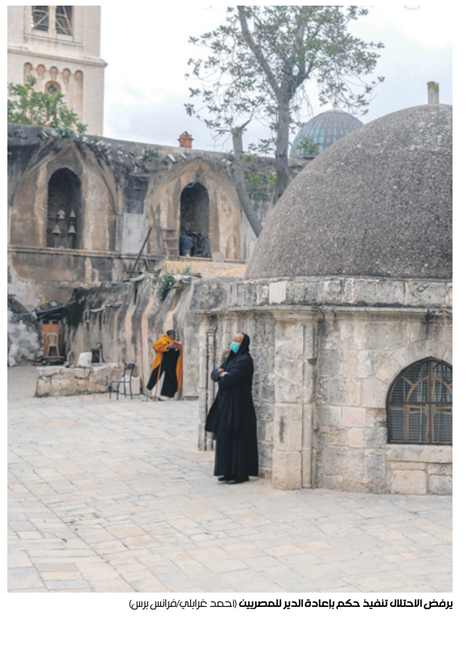
يرفض الاحتلال تنفيذ حكم بإعادة الدير للمصريين (أحمد غرابلي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أخذ الصراع بين مصر وإثيوبيا أخيراً أبعاداً جديدة، في أعقاب اعتداء رهبان أحباش تابعين للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، على رهبان مصريين تابعين للكنيسة الأرثوذكسية المصرية، تحت أنظار الشرطة الإسرائيلية، في دير السلطان المملوك للكنيسة القبطية الأرثوذكسية في القدس المحتلة، والمتنازع على ملكيته بين الكنيستين المصرية والإثيوبية.

وتعتبر دوائر مصرية، وفق مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن تجدد الانتهاكات داخل الدير جزء من الأزمة الرئيسية بين القاهرة وأديس أبابا، والمتعلقة بقضية سد النهضة الإثيوبي، في ظل التحركات المصرية الرامية لممارسة ضغوط على الكنيسة الإثيوبية أخيراً لدى كل من الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، لدفعها إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات قبل موعد الملء الثالث المقرر في يوليو/تموز المقبل، والتوصل لاتفاق ملزم بشأن عمليتي الملء والتشغيل يراعي المخاوف المصرية. ويأتي ذلك فيما شرعت أديس أبابا في عمليات تعلية الممر الأوسط للسد الذي يُبنى على النيل الأزرق، استعداداً لموسم الفيضان، وعملية الملء الثالث، والتي تعترض القاهرة على إتمامها قبل التوصل إلى اتفاق قانوني بين مصر والسودان باعتبارهما دولتي المصب لنهر النيل، وإثيوبيا باعتبارها دولة المنبع.

أزمة متكررة

وتجددت أزمة دير السلطان، بعد قيام الرهبان الإثيوبيين برفع علم ضخم لبلادهم داخل الدير، لمرة الرهبان المصريون برسم العلم المصري على أحد أبواب الدير لإثبات ملكيته. هذا الأمر أدى إلى وقوع اشتباكات بين الطرفين، الأمر الذي دفع شرطة الاحتلال إلى التدخل للفصل بينهما، في الوقت الذي تمتنع فيه سلطات الاحتلال عن تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة العليا الإسرائيلية في 16 مارس/آذار 1971 بإعادة مفاتيح الكنيستين وأبواب الممر لأيدي الرهبان المصريين. وكشفت مصادر دبلوماسية مصرية، عن أن دير السلطان الواقع في البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، والمتنازع عليه بين الكنيستين المصرية والإثيوبية، أصبح جزءاً أصيلاً في معادلات السياسة المصرية، والإسرائيلية، والإثيوبية، ويتم توظيف أزمته من جانب إثيوبيا تارة، والحكومة الإسرائيلية تارة أخرى، وفقاً لاتجاه العلاقات. وكانت وثيقة سرية عثر عليها في أرشيف الجامعة العبرية في القدس، قد كشفت عن وجود اتفاق حكومي إسرائيلي- إثيوبي عام 1969، ينص على قيام إسرائيل بدعم الوجود الإثيوبي في الدير، مقابل تسهيلات عسكرية ولوجستية لها في إثيوبيا، منها السماح لطائرات «العال» بالمرور في الأجواء الإثيوبية، والسماح لإسرائيل بإقامة محطات عسكرية استخبارية على الأراضي الإثيوبية».

ويرجع تاريخ دير السلطان في القدس، حسب بيانات الكنيسة المصرية، إلى عهد السلطان عبد الملك بن مروان (684- 705)، الذي وهبه للأقباط، فسمي دير السلطان، وتم التأكيد على ملكية الكنيسة القبطية الأرثوذكسية للدير، في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي في القرن الثاني عشر. وفي النصف الأخير من القرن السابع عشر، لجأ الأحباش إلى الكنيسة القبطية ليجدوا لهم مأوى مؤقتاً للإقامة إلى أن تُحل مشكلتهم ويعودوا إلى أماكنهم التي انتقلت في عام 1654 إلى كنيستي الروم والأرمن بسبب عدم قدرة الكنيسة الإثيوبية على دفع الضرائب. فاستضافت الكنيسة القبطية الرهبان الأحباش كضيوف في بعض غرف دير السلطان بصفة مؤقتة، قبل أن يدّعوا ملكيته لاحقاً. وفي 25 إبريل 1970، وأثناء إقامة قداس عيد القيامة في كنيسة القيامة، أرسلت الحكومة الإسرائيلية قوات لتمكين الرهبان الأحباش من دير السلطان، وسلموا المفاتيح الجديدة للإثيوبيين. وعندما علم الرهبان الأقباط بهذا هرعوا إلى دير السلطان لاستعادة ممتلكاتهم، ولكن القوات الإسرائيلية منعت بالقوة دخول مطران الأقباط وكل من معه إلى دير السلطان. وإزاء ذلك، تقدّم مطران الأقباط بدعوى أمام المحكمة العليا الإسرائيلية والتي أقرت بالإجماع، إعادة مفاتيح الكنيستين وأبواب الممر لأيدي الأقباط في 16 مارس 1971، إلا أن المحكمة الإسرائيلية ما زالت تمتنع عن تنفيذ حكم المحكمة العليا حتى الآن، على الرغم من الدعاوى العديدة التي قدمت إليها.

وحسب مصدر دبلوماسي مصري، عمل سابقاً في سفارات مصر بدول أفريقية، فإن السبب الأهم في تلكؤ الحكومة الإسرائيلية، إلى درجة تقترب من رفض تنفيذ الحكم الخاص بأحقية الكنيسة المصرية الأرثوذكسية في إدارة وملكية دير السلطان، بذرائع أمنية واهية، هو الالتزام الإسرائيلي لإثيوبيا في الاتفاق معها على نقل عدد كبير من يهود الفلاشا إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، وهو الالتزام الذي يقضي بضمان ملكية الدير للرهبان الأحباش.

طرف الأبواب الإسرائيلية

كشفت مصادر مصرية خاصة لـ«العربي الجديد»، عن تجديد مصر طرف الأبواب الإسرائيلية، في محاولة لطلب الدعم والمساعدة. وأشارت إلى أن كافة الجهود المصرية بشأن أزمة سد النهضة باتت تنحصر في محاولات فرض الضغوط على أديس أبابا من جانب الحلفاء الدوليين، لافتة إلى أن القاهرة ليست في جعبتها أي أدوات للضغط الحقيقي على إثيوبيا بخلاف ذلك، خصوصاً بعدما استبعدت القاهرة الخيار العسكري من حساباتها، بحسب المصادر نفسها.

ارتدادات أزمة سد النهضة

وبحسب مصادر دبلوماسية مصرية، فإن القاهرة جددت مطالبها أخيراً لإدارة الأميركية، بضرورة تكثيف ضغوطها على الحكومة الإثيوبية من أجل إطلاق جولة مفاوضات جديدة قبل البدء في الملء الثالث للسد، في ظل حالة التجاهل الإثيوبي التامة للنداءات المصرية والسودانية.

ولفتت إلى أن قضية السد كانت من بين الملفات الرئيسية على أجندة وزير الخارجية المصري سامح شكري، خلال زيارته الأخيرة إلى العاصمة الأميركية واشنطن، كاشفة أنه طالب نظيره الأميركي أنتوني بلينكن خلال لقائهما في 13 إبريل/نيسان الحالي، بضرورة التحرك العاجل على صعيد الأزمة بين مصر وإثيوبيا، مشدداً على أن الأوضاع في مصر لن تحتمل أي هزات متعلقة بالأمن المائي والغذائي للمصريين في ظل الأزمة العالمية التي تعاني منها الاقتصادات الناشئة بسبب التداعيات السلبية للحرب الروسية على أوكرانيا. وأشارت المصادر إلى أن القاهرة لم تنجح حتى اللحظة في إقناع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بتصدّر أزمة سد النهضة، لتكون في مقدمة «أجندة» اهتماماتها بشأن المنطقة، بما تمثله من تهديد حقيقي لأمن المنطقة.

وكشفت المصادر أن القيادة السياسية المصرية تلقت مقترحات بشأن فتح خطوط مع كل من الصين، التي تملك نفوذاً واسعاً في إثيوبيا، وروسيا بشأن أزمة سد النهضة، خصوصاً في ظل إمكانية سعي موسكو للخروج من أزمتها الراهنة على حساب لعب أدوار دولية. وأشارت إلى أن تلك المقترحات لم تلقَ ترحيباً من قبل الرئاسة المصرية، خشية عدم القدرة على مواجهة الغضب الأميركي جراء ذلك، في ظل حالة المنافسة بين واشنطن وبكين من جهة، وحالة الصدام الأميركي الروسي من جهة أخرى على وقع الحرب الروسية في أوكرانيا. ولفتت المصادر إلى أن المقترح جاء من منطلق التحركات الخليجية الأخيرة المناوئة لإدارة الأميركية عبر التوسع في العلاقات مع الصين، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن القوى الخليجية تملك من الإمكانيات ونقاط القوة ما يساعدها على مثل تلك المناورات، بخلاف مصر، التي لا تزال تراهن بدرجة كبيرة على دعم الولايات المتحدة لها في الملفات الاقتصادية.

مرور الكرام

العسكري جمعة مشاركاً «جماعة إرهابية» أهدافها

وائل قنديل

دعونا نفترض أن وزير الأوقاف المصري مختار جمعة يسلك وفقاً لاختياره الشخصي، وليس وفقاً لمسلسل «الاختيار 3»، وأن قراراته بشأن إغلاق المساجد ومنع صلاة التهجد، ثم قراراته بالتراجع عن هذه القرارات، كل ذلك ينبع من إرادته الحرة. لو اعتبرنا، كمقدمة، أن وزير الأوقاف ليس مجرد إناء يسكب فيه النظام بمكوناته العسكرية والأمنية قراراته السياسية، وأن الرجل لا يردد ما يملى عليه، ولا يصدع بما يؤمر. والنتيجة المنطقية هنا أن وزير الأوقاف المصري إخواني مستتر داخل النظام، أو على الأقل نموذج مثالي لتلك النكتة الأمنية والقضائية الفجة، التي استخدمت لحبس وسجن آلاف المعارضين المصريين، والتي تلخصها عبارة متكررة في كل القضايا هي «مشاركة جماعة إرهابية تحقيق أهدافها»، مع الوضع في الاعتبار أن تهمة «الإرهاب» توسعت وتمددت، وصارت تشمل المعارضة المصرية، بكل تنوعاتها ولا تقتصر على جماعة الإخوان المسلمين فقط. لماذا يمكن اعتبار مختار جمعة متهماً نموذجياً بمشاركة جماعة إرهابية تحقيق أهدافها؟

الجواب يأتي من مختار جمعة نفسه، في بيان رسمي ومن خلال حسابه الموثق على «تويتر»، يفسر به انحناءه أمام العاصفة وتراجعه عن قراراته الغبية بمداهمة المساجد في جوف الليل وملاحقة المتهجدين فيها، يقول الآتي: «لا شك أن جماعة الإخوان الإرهابية ومن يدور في فلكها من جماعات أهل الشر قد فقدوا صوابهم لما كشفه مسلسل الاختيار 3 من عوراتهم، فاشتطوا كذباً وتدليساً وتلفيقاً للأمور وإخراجاً لها من سياقها، غير أنهم لن يستطيعوا أن يجملوا الوجه القبيح لهذه الجماعة الخائنة لوطنها العميلة لأعدائه».

ويضيف أن قراره كان بهدف منع هذه الجماعة من السيطرة على المساجد، ثم يشرح الموقف المشين الذي تبدو عليه وزارته بعد التراجع على النحو التالي: «وأنها عندما اضطرت لأخذ قرارها بشأن التهجد والاعتكاف فإنه لم يكن أبدا قراراً فردياً أو اعتباطياً، إنما هو قرار مؤسسي من خلال لجنة إدارة أزمة الأوبئة والجوائح الصحية بمجلس الوزراء برؤية مشتركة دينية وصحية، وقد أكدنا أن الرأي الديني يبنى على الرأي الطبي ولا يسبقه». وبصرف النظر عن التلعثم والتخبط بين كورونا و«الجماعة الإرهابية»، في المحصلة يقول مختار جمعة بطريقة غير مباشرة، إنهم قرروا إغلاق المساجد ليلاً ومنع التهجد خوفاً من «الجماعة الإرهابية» (المعارضة)، وأنهم تراجعوا وقرروا فتح المساجد للتهجد، خوفاً وانحناءً أمام دوامات شديدة من الغضب الشعبي، متعدد المنابع والاتجاهات، لكن وزير الأوقاف لم يرَ في هذه الغضبة سوى أنها من رحم «الجماعة الإرهابية» ومن صلب أهل الشر. بمفهوم مختار جمعة والذين يلصقون عليه قراراتهم، فإن هذا الكلام إقرار صريح بأن غالبية الشعب المصري مع ما يسميها «الجماعة الإرهابية» ضد بطش السلطة وجبروتها وتبلدها في الإدارة، وأن ما توصف بـ«الجماعة الإرهابية» باتت المحدد لقرارات السلطة، ثم التراجع عنه.

يا لها من هدية عظيمة يقدمها جمعة والسلطة التي تطلقه على الناس، إلى هذه «الإرهابية»، ويا لها من مشاركة هائلة لهذه الجماعة في تحقيق أهدافها، حين يقر بأنها المحرك للأفعال ولردود الأفعال التي تصدر من السلطة. معطيات المشهد في مصر تنطق الآن بأن وزير الأوقاف هو مجرد ترس في ماكينة أمنية جبارة. هي بدورها صارت تمثل السلطة الروحية، إلى جانب كونها السلطة التشريعية والتنفيذية التي تحكم وتدير وتهيمن.

للحديث تتمة...

كيف تكون وزيراً في الجزائر؟

عثمان لحياني

ما لفت الانتباه في الحوار الأخير للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، يوم السبت الماضي، حديثه عن تدريب الوزراء في المناصب الحكومية، وهو تصريح يعكس منهجية غير سليمة في اختيار الوزراء وفي نظرة السلطة إلى المنصب الوزاري في حد ذاته، ناتج عن واقع سياسي غير طبيعي، ومنه يمكن فهم جزء من أسباب الإخفاقات الحكومية في حل الأزمات والارتباك الحاصل في إدارة الشأن العام.

هناك مثل شائع في الجزائر يقول «يتعلم الرجل الحلاقة برؤوس اليتامى»، والرئيس أبلغ الجزائريين أن هناك وزراء تم تعيينهم ليتعلموا آليات الحكم وأبجديات التسيير، بمعنى أنهم يتعلمون الحلاقة برؤوس الجزائريين، مع أن المناصب الوزارية ليست المكان المناسب مطلقاً للتدرب على تسيير الشأن العام، وليست المكان المفضل لتكوين الوزراء، بل ثمة محاضن أخرى يفترض أن تكون كذلك، واشتراطات قاسية لتبوؤ المنصب. ويفترض أن يكون الوصول إلى المنصب الحكومي مرتبطاً بسيرة علمية وعملية، وتوصيف وظيفي مناسب، وامتلاك رؤية وفهم للقطاع الوزاري واختصاصاته، وقدرة على التدبير وإبداع الحلول والمشكلات.

يفسر هذا بوضوح لماذا شهدت وزارة الثقافة في الجزائر في ظرف ثلاث سنوات أربعة وزراء، وتداول على وزارة الاتصال ثلاثة وزراء، في الفترة نفسها، وأربعة وزراء للصناعة، وأربعة للنقل وثلاثة للزراعة، وحدث نفس التغيرات في مجمل الوزارات تقريباً، بمعدل سنة أو أقل لكل وزير، وهي فترة لا تكفي الوزير الجديد للتدرب، ولا كافية لإظهار قدراته في التسيير. وتترافق مع سرعة هذه التعيينات سرعة مماثلة في محيط الوزير، وينعكس ذلك على أداء الوزارات. وبهذا الشكل سيتحول المنصب الوزاري إلى سلم اجتماعي، أو مكافأة سياسية تتيح الحصول على تقاعد مجزٍ مدى الحياة.

الملاحظة الأخرى وهي أن الرئيس قال بكل وضوح إنه تم تعيين وزراء على أساس ظهورهم اللافت في البرامج التلفزيونية، مع أنها ليست، ولن تكون، مقياساً للتعيين في الحكومة، لأن الأمر يتعلق بتسيير شؤون الدولة وإدارة الشأن العام، باعتبارها مجالات حيوية متصلة بحياة الناس والأمن القومي والسلم الأهلي ولا مجال فيها للتجريب. وأي خطأ فيها قد يكون مكلفاً للدولة والشعب، فوزير الصناعة المقال فرحات آيت علي، ووزير التجارة المطلوب إقالته شعبياً كمال رزيق، عبرا إلى الحكومة من خلال الظهور التلفزيوني.

قضية

تشارك 103 لوائح في الانتخابات التشريعية اللبنانية في 15 مايو المقبل، وسط بروز شعارات استعراضية وغياب الواقعية في التعاطي مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وترفع هذه اللوائح شعارات عدة، يصبّ معظمها في خانة «المثالية»، كعادة كل انتخابات في لبنان. مع العلم أن الانتخابات الحالية تُجرى في ظلّ أصعب الأزمات التي يشهدها لبنان في تاريخه، على الصعيدين المالي والاجتماعي، في مقابل استشراس المنظومة الحاكمة في الدفاع عن مصالحها ومصالح من تمثلهم كطوائف ومناطق ومجموعات

اللوائح الانتخابية في لبنان

مناطقية ووطنية وشعارات مثالية

بيروت ـ **عصام سحمراني**

الانتخابات البرلمانية في لبنان فرصة دورية لاستعراض الشعارات بين القوى السياسية المختلفة. يبدأ هذا الاستعراض من خلال أسماء اللوائح، التي تنوعت وتشكلت كالعادة تبعاً لاتجاهات وظروف متباينة. في الخامس من إبريل/ نيسان الحالي، أعلن وزير الداخلية في لبنان، بسام مولوي، عن إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة في 15 مايو/ أيار المقبل، بمشاركة 103 لوائح، في الدوائر الـ15 المقررة، وفق قانون الانتخابات النسبي. تباين عدد اللوائح بحسب كلّ دائرة، أكثرها في دائرة الشمال الثانية (طرابلس، المنية، الضنية) وعددها 11، تليها بيروت الثانية بـ10 لوائح، فيما أقلها في الجنوب الثالثة (النبطية، بنت جبيل، مرجعيون وحاصبيا) وعددها 3 لوائح، ثم الجنوب الثانية (صور، قرى صيدا) وعددها 4. ومن الواضح أن المنافسة جنوباً شبه مستحيلة لثنائي حركة أمل وحزب الله ومن معهما، فيما ترتفع حدة المنافسة في الدوائر التي لا نفوذ انتخابياً كاسحاً للثنائي فيها. وبينما يغرق لبنان في أزمة اقتصادية خطيرة، متعددة العناصر، تأتي الانتخابات وسط انسداد للحلول السياسية لدى أقطاب الحكم، وانسداد للآفاق لدى الفئات الشعبية التي حققت إنجازاً بحراكها الثوري ضدّ المنظومة الحاكمة في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019، ثم انكفأت بعد ذلك لظروف شتى، حتى بات الحراك من أجل تحقيق العدالة وكشف الحقيقة حول انفجار مرفأ بيروت (في 4 أغسطس/آب 2020)، مجرد حراك خجول يخصّ أهالي الضحايا المباشرين غالباً، من دون أن يستقطب كثير اهتمام.

في هذه الأجواء، تأتي الانتخابات لتحرك بعض الركود في الساحة السياسية، لكن شعاراتها تعكس ابتعاداً عن الواقع في كثير من الأحيان، إذ إن القوى السياسية تستغل حالة الاستقطاب حول الموقف السياسي أكثر بكثير من العمل من أجل وطن حرّ سيّد مستقل قادر، ينعم فيه المواطنون بالمساواة وتكافؤ الفرص والرفاهية، حتى لو ضمّنت كلّ هذه العناصر في خطابها.

في مقاربة سوسيو-معرفية، يمكننا استقراء أسماء اللوائح الـ 103، كمؤشر للخطاب السياسي القائم، من خلال التقسيم الآتي:

1. المناطقية: من المعروف أن لبنان ليس دائرة انتخابية واحدة، لكن النائب ليس نائباً لمنطقة وحدها من دون بقية مناطق الوطن، بل يفترض به أن يكون نائب الأمة، الذي تتحدد واجباته ومهامه في المشاركة بنقاش واقتراح وسنّ قوانين تشمل كل المواطنين أينما كانوا، سواء في دائرة ترشيحه أو في غيرها. في كل الأحوال، لا يعمل النائب بغير أجندته الحزبية القائمة على توازنات وتحالفات و«ثوابت» تتغير مع الوقت. لكن في أضعف الإيمان، يفترض ألّا تعكس لوائح مرشحي الأمة، مثل هذه الانتماءات المناطقية الضيقة، لكنها برزت من خلال 38 لائحة هي: زحلة السيادة، زحلة الرسالة، زحلة تنتفض، بقاعنا أولاً، سهلنا والجبل، معاً لصيدا وجزين، وحدتنا في صيدا وجزين، صوت الجنوب، النهوض لعكار، الوفاء لعكار، عكار، عكار التغيير، عكار أولاً، عكار تنتفض، شمال المواجهة، شمالُنا، وحدة الشمال، بيروت مدينتي، بيروت نحن لها، كنا ورح نبقى لبيروت، بيروت التغيير، بيروت بدها قلب، بيروت تواجه، بيروت مدينتي، لبيروت، لتبقى بيروت، نعم لبيروت، هيدي بيروت، وحدة بيروت، كنا ورح نبقى للمتن، متن التغيير، متن الحرية، متنيون سياديون، بعبدا التغيير، بعبدا السيادة والقرار، بعبدا تنتفض، الجبل ينتفض، الجبل. 2. الوطنية: في المقابل، تبرز الوطنية كمحرك أساسي، يعيد لصفة النائب اعتبارها، كممثل للأمة ككل، وإن استمر السجال حول نواب لا يبادرون إلى شيء يدلّ على هذه الوطنية حين يحتمون بمناطقهم وأحزابهم ولا يدافعون عن حقوق المواطنين كلّ المواطنين، أو يعملون لأجل لبنان ككلّ. كما تبرز في هذا الإطار محركات وطنية كبرى من دون ربطها بالمناطقية والحزبية، كالسيادة والاستقلال وغيرهما. هنا تبرز 17 لائحة، هي: سياديون مستقلون، القرار الوطني المستقل، بناء الدولة، الدولة الحاضنة، الاعتدال الوطني، نحو المواطنة، الجمهورية الثالثة، إنقاذ وطن، لبنان لنا، نبض الجمهورية القوية، لبنان السيادة، لوطني، صرخة وطن، قلب لبنان المستقل، نحو الدولة، الوفاق الوطني، سيادة وطن.

3. التغيير: المنظومة الحاكمة في لبنان تستشرس في الدفاع عن مصالحها ومصالح من تمثلهم لا سيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وبعد بروز معارضة كبيرة للنهج القائم من أطراف شتى، تباينت هويات القوى التغييرية، فبعضها يريد التغيير الشامل ويرفع شعار «كلن يعني كلن»، بينما آخرون كانوا أو ما زالوا جزءاً من المنظومة الحاكمة تلك، ويريدون تغييراً على مقاسهم. انعكس مفهوم التغيير، من خلال أسماء 13 لائحة (مع استثناء لوائح قرنت التغيير بمنطقة معينة)، كالآتي: التغيير، نحو التغيير، ائتلاف التغيير، صوت التغيير، نحن التغيير، ننتخب للتغيير، معاً للتغيير، معاً نحو التغيير، التغيير الحقيقي، فجر التغيير، نحنا التغيير (لائحتان تحملان الاسم نفسه)، وتصبّ في خانتها أيضاً لائحة مستقلون ضدّ الفساد.

4. المواجهة والصمود: في أسماء هذه اللوائح لا نيّة تغييرية واضحة، لكن يمكن تصنيفها في خانة المواجهة والصمود والتحدي، تجاه أوضاع قائمة أو خصوم، وهي 17 لائحة كالآتي: قادرين نواجه، قادرين (9 لوائح تحمل الاسم نفسه)، انتفض للسيادة والعدالة، رح نبقى هون، كنا ورح نبقى، معكم فينا للآخر، معاً أقوى، معاً نستطيع، الشراكة والإرادة. 5. الديمقراطية: في خضم المعارك الحامية على المقاعد التي لا تخلو من استخدام المال السياسي، وشدّ العصب المذهبي والمناطقي، والترهيب، تغيب عن القوى السياسية سمة الانتخابات الأساسية والنهائية وهي العملية الديمقراطية أي حكم الشعب، والتصويت الحرّ. بعض اللوائح، على قلّتها، تذكّر بذلك في المبدأ: القرار الحرّ، الكتلة الشعبية، الإرادة الشعبية، للناس، وعّي صوتك، الحرية قرار، صوتك ثورة.

في التحليل المنهجي للمحتوى، يصنّف الخطاب في ثلاثة فروع هي: الإيجابي، والسلبي، والمحايد، ويضاف إليها عنصر الغائب أو المسكوت عنه. وبينما يمكن اعتبار المناطقية في عملية انتخابية برلمانية تعنى بالوطن ككلّ، من العناصر السلبية، فإنّ بقية التصنيفات، من وطنية وتغيير ومواجهة وديمقراطية هي من العناصر الإيجابية، قياساً إلى العملية الديمقراطية الواضحة، والمشاركة السياسية بما تضم من حراك معارض وقوى تغييرية، في المبدأ، وإن أمكن الحديث بإسهاب عن ابتعاد مثل هذه الشعارات عن الواقع في كثير من الحالات. أما المحايد فيظهر من خلال أسماء لا لون لها، وإن كانت تحمل في خلفيتها مضامين معينة موجهة إلى جمهور بعينه، وهي تحديداً: الأمل والوفاء، الاستقرار والإنماء، القول والفعل، الغد الأفضل، طموح الشباب. في تحليل الغائب أو المسكوت عنه، ربما تبرز أموال المودعين في المصارف التي تجري المساومة عليها من العناصر الغائبة الأهم، بالإضافة إلى الأموال المهربة من لبنان، وكذلك انفجار مرفأ بيروت، والأزمة المعيشية، والغاز المنشود (التنقيب عن المشتقات النفطية في البحر اللبناني)، والدولة المدنية، وإلغاء الطائفية (أو الطائفية السياسية في تشذيب لبناني) وغيرها. قد تكون برامج اللوائح لحظت ذلك وإن لم تظهر في أسماء اللوائح. ويجدر التنبيه إلى أن لائحة واحدة فقط ذكرت الفساد، وهي لائحة مستقلون ضدّ الفساد.

تبقى الإشارة إلى أنّ رائد سوسيولوجيا المعرفة، كارل مانهايم، يذهب إلى أن عدم تطابق الأفكار مع الواقع الاجتماعي، أي ما يعرف بالوعي الزائف، يمثل عقبة أساسية للوصول إلى المعرفة الموضوعية.

المنظومة الحاكمة تستشرس في الدفاع عن مصالحها

تغيب مسألة أموال المودعين في المصارف عن الحملة الانتخابية

103 لوائح تشارك في الانتخابات (مروان طحطح/ Getty)

طرح الثقة بوزير الخارجية

دعا رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، أمس الثلاثاء، إلى جلسة عامة غداً الخميس، في قصر الأونيسكو في بيروت، للنظر في طرح الثقة بوزير الخارجية والمغتربين عبد الله بو حبيب (الصورة) المقدم من كتلة «الجمهورية القوية» (تمثل القوات اللبنانية)، حسبما ذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام». واعتبر طارحو الثقة أن الوزارة «ترتكب مخالفات جسيمة في موضوع تصويت المغتربين في الانتخابات النيابية، وتقيّد حقهم بالاقتراع».

تقرير

ريف حمص الشرقي... الميدان الأوسع لـ«داعش»

يواصل الطيران الروسي ملاحقة خلايا «داعش» في ريف حمص الشرقي، والذي تحول إلى مركز أساسي لنشاط التنظيم في البادية السورية

أمين العاصي

شنّ الطيران الروسي مئات الغارات خلال شهر إبريل/نيسان الحالي على مواقع لتنظيم «داعش» في البادية السورية، وخصوصاً في ريف حمص الشرقي، حيث ازداد خلال الآونة الأخيرة نشاط التنظيم الذي يواصل هناك هجماته على قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، في تقرير له أمس الثلاثاء، إن المقاتلات الروسية شنّت أول من أمس الإثنين، نحو 20 غارة جوية على باديتي حمص والرقة، مضيفاً أن الطيران الروسي شنّ نحو 490 غارة على مناطق انتشار «داعش» في البادية السورية، وذلك منذ مطلع شهر إبريل/ نيسان الحالي. كما تحدث المرصد في تقريره عن تنفيذ التنظيم رابع هجوم له أمس على مواقع للنظام ضمن البادية السورية، وذلك في أقل من 48 ساعة، بعد توثيقه الإثنين مقتل 5 من عناصر النظام والمليشيات المساندة له بهجمات لـ«داعش» في باديتي دير الزور والرقة. من جهته، لا يزال النظام يدفع بتعزيزات إلى منطقة السخنة في ريف حمص الشرقي، لمواجهة التهديد المتزايد من قبل «داعش»، الذي ركّز نشاطه في الآونة الأخيرة في وسط البادية السورية التابع إدارياً لمحافظة حمص، أكبر المحافظات السورية لجهة المساحة والبالغة أكثر من 40 ألف كيلومتر مربع، جلّها بادية. وتتوزع البادية السورية التي تعادل نحو نصف مساحة سورية، إدارياً، على محافظات: حلب، حماة، حمص، ريف دمشق، السويداء، والرقة، ودير الزور. وتمنح التضاريس الصعبة للتنظيم مجالاً للتحرك ضمن جغرافية واسعة تمتد من جنوب البلاد حيث الحدود مع الأردن، إلى ريف مدينة حلب شمالاً، وإلى الحدود السورية العراقية شرقاً، وريفي حمص وحماة غرباً. ولجأت فلول تنظيم «داعش» إلى البادية السورية، مع اشتداد الهجمات عليه في سورية والعراق، والتي انتهت مطلع عام 2019، بسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) على جيب الباغوز في ريف دير الزور الشرقي آخر معقل للتنظيم، وذلك بدعم واسع من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة.

وبيّن الباحث في «المؤسسة السورية للدراسات»، رشيد حوراني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التنظيم «يوظف جبال البشري في البادية السورية للقيام بعمليات في بوادي الرقة وحمص ودير الزور». ولفت إلى «وجود أعداء للتنظيم في ريف حمص الشرقي، ولذلك فإنه يقوم بنصب الكمائن لهم ويغنم منهم معدات يستخدمها في عملياته».

بدوره، أوضح مدير مركز «الشرق نيوز»، فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ريف حمص الشرقي هو منطقة نفوذ قديمة لتنظيم داعش منذ بداية وجوده في سورية»، مشيراً إلى «وجود أماكن طبيعية في هذا الريف، لا يطاولها الطيران، وتساعد خلايا التنظيم على الاختباء والتخفّي». وشرح علاوي أن ريف حمص الشرقي «يوفر للتنظيم سهولة الحركة». وقال إن قوافل النفط التي تنتقل من محافظة دير الزور، ومن منطقة شرقي نهر الفرات التي تقع تحت سيطرة «قسد»، باتجاه حمص، تمر عبر هذا الريف، ويوفر التنظيم حماية لهذه القوافل مقابل أجور». وكان تنظيم «داعش» سيطر خلال عامي 2014 و2015 على الجانب الأكبر من ريف حمص الشرقي الغني بالثروات الطبيعية الباطنية، وخصوصاً الغاز والفوسفات. وظلّت آبار وحقول الغاز في ريف حمص رافداً مهماً لميزانية التنظيم قبل أن تتراجع سيطرته مطلع عام 2017، بعد سيطرة قوات النظام على مدينة تدمر.

ويضم ريف حمص الشرقي 7 حقول نفط وغاز، هي: حقل الشاعر، حقل الهيل، حقل آراك، حقل حيان، حقل المهر، حقل جحار، وحقل أبو رباح. وكان حقل الشاعر، الموجود في جبل شاعر، ويقع إلى شرقي حمص بنحو 120 كيلومتراً، من أهم مصادر الغاز في سورية قبل عام 2011، تاريخ اندلاع الثورة السورية، حيث كان يقدر إنتاجه بنحو 3 ملايين متر مكعب يومياً. ويضم ريف حمص الشرقي ثروة لا تقل أهمية عن الغاز، وهي مناجم الفوسفات والموجودة في السلسلة التدمرية، وبالخصوص خنيفيس والشرقية، والتي تعد الخزان الأكثر أهمية لهذه الثروة التي وضعت شركات روسية يدها عليها في عام 2018 وفق اتفاقية مع حكومة النظام. وكانت سورية تحتل المرتبة الخامسة عالمياً على قائمة الدول المصدِّرة للفوسفات حتى 2011. بدورهم، يضع الإيرانيون يدهم على جانب مهم من ريف حمص الشرقي، حيث تحولت مدينة تدمر إلى منطقة نفوذ لمليشياتهم، ولاسيما «فاطميون» و«زينبيون». ولريف حمص الشرقي أهمية كبيرة للإيرانيين الساعين إلى ترسيخ الممر البري الذي يربط بلادهم بالعراق مروراً بسورية عبر هذا الريف باتجاه حمص، ومنها إلى لبنان على ساحل البحر المتوسط. وحاولت المليشيات الإيرانية مراراً القضاء على التنظيم في هذا الريف، حيث شنّت حملات عسكرية عدة، إلا أنها فشلت على الرغم من القصف الجوي الروسي المتكرر، والذي لم يستطع حتى الآن الحد من خطورة خلايا التنظيم المعتمدة على الضربات السريعة والمباغتة.

وفي هذا الصدد، أوضح الباحث في مركز «الحوار السوري»، ياسين جمول، في حديث مع «العربي الجديد»، أن لـ«ريف حمص الشرقي أهمية خاصة لكل الأطراف». وأشار الباحث إلى أن «ريف حمص الشرقي يضم مستودعات ومطارات عسكرية عديدة في المنطقة كمطار التيفور والشعيرات ومستودعات مهين»، مضيفاً أيضاً أن منطقة تدمر «تضم آثاراً عملت إيران وروسيا مع مليشيات النظام على نهبها وتهريبها والاتجار بها». ولفت الباحث إلى أن ريف حمص الشرقي «قريب من منطقة نفوذ الأميركيين في التنف ومثلث العراق - سورية – الأردن، وهو ساحة صحراوية مفتوحة، حيث لتنظيم داعش خبرة قتالية في هذه الصحراء يستطيع من خلالها إزعاج كل الأطراف وتحقيق مكاسب له على حسابهم».

عناصر من قوات النظام في تدمر، 2016 (لؤي بشارة/فرانس برس)

ياسين جمول: لريف حمص الشرقي أهمية خاصة لكل الأطراف

الحدث

العراق: تهديدات للحلبوسي عشية زيارته طهران

هدّد رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي بمراجعة موقفه بشأن المشاركة في العملية السياسية، وذلك عشية زيارته طهران

بغداد ـ **محمد علي**

اتخذ ملف تشكيل الحكومة العراقية أبعاداً جديدة، على خلفية تلويح رئيس البرلمان محمد الحلبوسي بمراجعة موقفه في المشاركة في العملية السياسية بشكل كامل، بسبب ما وصفه بـ«تحكّم المسلحين الخارجين عن القانون بأمن البلاد ومحاولتهم تغييب الدولة». وجاءت تصريحات الحلبوسي، أمس الثلاثاء، وسط أنباء عن دعم جماعات سياسية ومسلحة حليفة لإيران عودة عدد من الشخصيات السياسية العربية السنية إلى الأنبار وإسقاط التهم عنها وتوفير الحماية لها، بهدف مناكفة تحالف «السيادة» المكون من كتلتي «تقدم» بزعامة الحلبوسي، و«عزم» بقيادة خميس الخنجر، رداً على قرارهما التحالف مع التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر. وتزامنت تصريحات الحلبوسي، مع كشف مصادر عراقية وإيرانية لـ«العربي الجديد»، أنه سيزور طهران اليوم الأربعاء، على أن يلتقي رئيس مجلس الشورى (البرلمان) محمد باقر قاليباف، ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، والأمين الأعلى للمجلس القومي الإيراني علي شمخاني، إلى جانب ترجيح اجتماعه بكل من قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري إسماعيل قاآني والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي. وبحسب المصادر الإيرانية، فإن الوضع العراقي الداخلي والعلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية ستكون حاضرة، لكن التركيز سينصب على بحث الوضع السياسي الداخلي في العراق.

واعتبر الحلبوسي في تصريحاته، أمس، أنّ «العمل السياسي تحكمه ثوابت وأخلاقيات، ولا يمكن أن يُصنّف الاستهتار بأمن المواطنين وإثارة الفتن بين أبناء الشعب تحت أي سبب كان على أنه مناورة أو ضغط سياسي». وأضاف: «سنتخذ مواقف جدية وحادة بمجمل المشاركة في العملية السياسية، نظراً لتحكّم المسلحين الخارجين عن القانون، وعبثهم بأمن البلاد والعباد، ومحاولاتهم المستمرة لتغييب الدولة وإضعاف القانون والعبث بالنسيج الاجتماعي، إذ لا يمكن أن تُبنى دولة من دون العدل والعدالة، ولا يُحترم فيها حق المواطن بالعيش الكريم». وفي تصويب مباشر على الفصائل المسلحة ختم الحلبوسي بالقول: «سيحاسب عاجلاً أم آجلاً كل من أجرم بحق الشعب ونهب ثرواته وغيّب رجاله وقتل وأعاق شبابه وهم يطالبون بحقوقهم، وآخرين هجّرهم من ديارهم، وأودع الأبرياء في السجون بدلاً من مجرمين تم تهريبهم منها في وضح النهار». وكان القيادي في تحالف «السيادة» مشعان الجبوري قد علّق في وقت سابق على عودة القيادات المبعدة من العراق أخيراً بأنها «خطوة من خصوم تحالف السيادة بهدف إثارة المشاكل في الأنبار». وكان الزعيم القبلي علي الحاتم، الذي يعتبر حالياً أبرز خصوم الحلبوسي، قد عاد أول من أمس الاثنين إلى الأنبار، بعد نحو ثماني سنوات من ابتعاده عن المشهد، بعد إسقاط تهم الإرهاب الموجهة ضده واستعادة مقرّاته في المحافظة والعاصمة بغداد. وحول عودة الحاتم، أكد نائب سابق عن محافظة الأنبار لـ«العربي الجديد» بأن هدف إعادة الحاتم إلى المشهد هو «خلق جبهة داخلية معارضة للحلبوسي وباقي قيادات تحالف السيادة». وأضاف أن «حراك إعادة المبعدين من القيادات السياسية السابقة، ممن كانت لهم مشاكل مع رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، مشروع تتشارك به عدة قوى سياسية ومسلحة، لكنه لا يحظى بإجماع كل قادة تحالف الإطار التنسيقي، بل هناك خلافات واعتراضات على طريقة إدارة الأزمة السياسية والضغط على القضاء». لكنّ الحاتم نفى وجود صفقة سياسية من أجل إتمام عودته إلى بغداد، مشيراً في تغريدة له على «تويتر» إلى أنه «لم نأتِ إلى بغداد تحت أي غطاء سياسي، أو صفقة أو فضل من أحد». وطالب من وصفهم بـ«شيوخ العشائر وسياسيي السنّة أن يحددوا موقفهم من ممارسات الحلبوسي وأتباعه ضد أبنائنا».

في سياق آخر، أعلنت قوات الأمن العراقية، أمس، مقتل مسلحين اثنين ينتميان لتنظيم «داعش» أحدهما كان يرتدي حزاماً ناسفاً وفجّر نفسه لحظة اقتحام الجيش أحد البساتين شمالي بغداد، ما أدى إلى مقتل عسكري وجرح آخر. وتواصل قوات عراقية مشتركة منذ فترة سلسلة عمليات تستهدف جيوب وخلايا تنظيم «داعش» في مناطق غربي وشمالي البلاد. وأفاد بيان لخلية الإعلام الأمني في بغداد بأن «قوة مشتركة من الفرقة السادسة بالجيش وجهاز الأمن الوطني تمكنت من قتل إرهابيين اثنين، أحدهما انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً، داخل وكراً في بستان البو غبين بمدينة الطارمية شمالي العاصمة بغداد». وأضاف البيان أنّ «العملية أسفرت عن استشهاد جندي وإصابة ضابط بعد تفجير الإرهابي نفسه داخل الوكر». وفي تصعيد أمني آخر أكدت مصادر أمنية مقتل ثلاثة جنود بهجوم نفذه مسلحو تنظيم «داعش»، قرب بلدة هيت، غربي الأنبار، أمس. وحول عودة «داعش»، كشف مسؤول عسكري بارز في بغداد، لـ«العربي الجديد»، بأن سبب نشاط التنظيم المفاجئ خلال الأيام الأخيرة في مناطق غرب الأنبار وشمالي العراق يعود إلى «وجود حدود مع سورية بطول أكثر من 600 كيلومتر، ما زالت تشهد عمليات تسلل بشكل متكرر من مناطق كثيرة». وأكد أن «المعلومات المتوفرة تشير لتسلل مجموعة جديدة من مسلحي التنظيم إلى العراق من سورية، وقد يكون بينهم مسلحون هاربون من سجن غويران في الحسكة».

من جهته، قال المتحدث العسكري باسم الحكومة، اللواء يحيى رسول، لوكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، إنّ «ما تبقّى في العراق عبارة عن بعض الفلول من الدواعش، ويتمركزون في المناطق الصحراوية ذات المساحات الشاسعة التي تتخللها وديان وطبيعة جغرافية قاسية». وأشار إلى أن «هناك مناطق تم دخولها لأول مرة بفضل العمليات النوعية التي تعتمد على الإنزال بالطائرات من خلال طيران الجيش في عمق الصحراء».

اتهم الحلبوسي مسلحين لم يسمهم بمحاولتهم تغييب الدولة

الحلبوسي خلال رئاسته جلسة برلمانية في عام 2019 (حيدر قره الب/ الأناضول)

شرق غرب

كيم يتعهد بتعزيز قدرات بلاده النووية

تعهد زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون (الصورة) العمل على «تعزيز وتطوير» الأسلحة النووية في بلاده. وقال «سنواصل بأسرع وتيرة اتخاذ خطوات لتعزيز قدرات بلادنا النووية وتطويرها». وذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية أن كيم ألقى خطابه في وقت متأخر الإثنين خلال عرض عسكري في بيونغ يانغ بمناسبة الذكرى التسعين لتأسيس الجيش الثوري الشعبي الكوري.

(فرانس برس)

أميركا تتهم أوروبيين بمساعدة كوريا الشمالية

وجّهت الولايات المتحدة الاتهام إلى رجلين أوروبيين بالتآمر مع خبير أميركي لمساعدة كوريا الشمالية على التهرب من العقوبات الأميركية المفروضة عليها. وكان قد حُكم على الأميركي فيرغيل غريفيث في وقت سابق بالسجن 63 شهراً لتقديمه استشارات إلى بيونغ يانغ حول إنشاء خدمات تعنى بالعملات المشفرة للالتفاف على العقوبات. وقال بيان لمكتب المدعي العام الفدرالي إن الإسباني أليخاندرو كاو دي بينوس، ورجل الأعمال البريطاني كريستوفر إمز، جندا غريفيث للاستعانة بخدماته.

(فرانس برس)

طوكيو ترغب بتحسين العلاقات مع سيول

قال رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، خلال استقباله وفداً كورياً جنوبياً أمس الثلاثاء، إن البلدين «لا يمكنهما إضاعة المزيد من الوقت» لتحسين العلاقات الثنائية. ونقل بيان لوزارة الخارجية عن كيشيدا قوله للوفد إنه «حان الوقت الذي يكون فيه التعاون الاستراتيجي أكثر ضرورة من أي وقت مضى» بالنظر إلى «التهديدات» الحالية التي يوجهها النظام الدولي القائم على القانون.

(فرانس برس)

استقالة مدير منظمة هيومن رايتس ووتش

أعلن المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كينيث روث (الصورة)، أمس الثلاثاء، أنه سيتنحى هذا الصيف عن منصبه، بعد تبوئه هذا المنصب عام 1993. وقالت المنظمة في بيان أمس إنه «على الرغم من كونه يهودياً، فقد تعرض للهجوم باعتباره معادياً للسامية بسبب انتقاد المنظمة لانتهاكات الحكومة الإسرائيلية». وأضافت أنّ «الحكومة الصينية فرضت عقوبات عليه وطردته من هونغ كونغ في يناير/كانون الثاني 2020».

(أسوشييتد برس)

واشنطن قلقة حيال الحكم بحق كافالا

أعربت وزارة الخارجية الأميركية عن «قلقها وخيبة أملها الشديدين» من إدانة محكمة تركية للناشط التركي البارز عثمان كافالا، واصفة الحكم الصادر بحقه بالسجن مدى الحياة بأنه «جائر». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس في بيان إنّ «الحكم الجائر الصادر بحقه لا يتماشى مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحكم القانون». ودعت واشنطن إلى الإفراج عن كافالا و«جميع المعتقلين تعسفياً» في تركيا.

(فرانس برس)

الحدث

دلت التطورات أمس الثلاثاء على تزايد مخاطر توسع الحرب الروسية على أوكرانيا، خصوصاً إلى منطقة ترانسنيستريا الانفصالية في مولدافيا التي شهدت سلسلة انفجارات خلال اليومين الماضيين

غزو أوكرانيا

الارتدادات تتمدد إلى مولدافيا

بعد ساعات من تحذير روسيا من أن يؤدي تصاعد النزاع في أوكرانيا إلى نشوب حرب عالمية ثالثة، وتحذير الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قبل أيام من أن غزو بلاده مجرد بداية، وأن موسكو لديها خطط للاستيلاء على دول أخرى، دلت التطورات أمس الثلاثاء على أن ارتدادات الاجتياح الروسي لأوكرانيا بدأت تتمدد إلى خارج أوكرانيا، وتحديداً إلى مولدافيا، إذ شهدت منطقة ترانسنيستريا الانفصالية المتاخمة لجنوب غرب أوكرانيا، والتي تدعمها موسكو، سلسلة انفجارات خلال اليومين الماضيين، سارعت سلطاتها الانفصالية إلى توجيه أصابع الاتهام بشأنها لكييف. ولم يقتصر التصعيد على هذه الجبهة، بل إن موسكو وجهت تحذيراً لطوكيو بأنها ستتخذ «إجراءات انتقامية» إذا وُسِّعَت المناورات البحرية الأميركية اليابانية على الحدود الشرقية لروسيا، بالتزامن أيضاً مع التهديد بضرب مواقع صنع القرار في كييف، إن استخدمت الأخيرة الأسلحة البريطانية المقدمة إليها لضرب أهداف داخل الأراضي الروسية.

كل ذلك يشي بأن تداعيات الحرب مرجحة للتمدد أكثر، خصوصاً في ظل عجز الروس عن تحقيق تقدم ميداني كبير على الأرض الأوكرانية، والاكتفاء راهناً بمحاولة السيطرة على الشرق، فيما يبقى مصنع آزوفستال للصلب الذي يتحصن فيه مقاتلون أوكرانيون في مدينة ماريوبول الساحلية، خارج سيطرة القوات الروسية.

وارتفع منسوب القلق في مولدافيا أمس بعد سلسلة انفجارات وقعت يومي الاثنين والثلاثاء في منطقة ترانسنيستريا الانفصالية المتاخمة لجنوب غرب أوكرانيا. وأدى تفجيران أمس الثلاثاء إلى تدمير برجين لاسلكيين، فيما أبلغت السلطات الانفصالية الاثنين عن هجوم على وزارة أمن الدولة في تيراسبول، عاصمة المنطقة. وقال مسؤولون محليون إن مهاجمين مجهولين أطلقوا النار على المبنى من راجمات قنابل يدوية. ولم يوقع الحادثان أي إصابات.

وترانسنيستريا التي انفصلت عن مولدافيا بعد حرب أهلية قصيرة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، يبلغ عدد سكانها حوالى 500 ألف نسمة وتدعمها موسكو اقتصادياً وعسكرياً. وأعلنت هذه المنطقة الانفصالية استقلالها بصورة أحادية، لكنّ المجتمع الدولي لم يعترف بها. وتزوّد روسيا هذه المنطقة بالغاز مجّاناً وتنشر فيها 1500 عسكري.

ودعت رئيسة مولدافيا مايا ساندو إلى اجتماع لمجلس الأمن القومي أمس، طالبت بعده بـ«الهدوء»، معلنة إجراءات لتعزيز الأمن في بلدها المجاور لأوكرانيا. وقالت ساندو: «إنّها محاولة لزيادة التوترات... ندعو إخواننا المواطنين إلى التزام الهدوء والشعور بالأمان»، معلنة تشديد إجراءات المراقبة في وسائل النقل العام وتعزيز الدوريات الحدودية.

في المقابل، لم تتأخر السلطات الانفصالية في الإقليم عن ربط ما يحصل بالحرب في أوكرانيا، ونقلت وكالة «تاس» الروسية عن رئيس منطقة ترانسنيستريا، فاديم كراسنوسيلسكي، قوله إن تعقب أثر الهجمات في المنطقة «قد يؤدي إلى أوكرانيا»، مضيفاً أن «الذين رتبوا هذا الهجوم يستهدفون جرّ ترانسنيستريا إلى الصراع». ونقلت وكالة «نوفوستي» الروسية عن مصدر في دوائر حكومة ترانسنيستريا، قوله إن «كييف تسعى لإقحام مولدافيا وترانسنيستريا في الصراع».

من جهته، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، إن الأنباء الواردة من ترانسنيستريا «تثير القلق»، وإن موسكو تراقبها من كثب. وأضاف بيسكوف في إفادة صحافية أن ليس هناك خطط في الوقت الحالي لإجراء اتصال بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيرته المولدافية مايا ساندو على خلفية أحداث ترانسنيستريا. وامتنع بيسكوف عن الإجابة عن سؤال عن الجهة التي قد تكون وراء تصعيد التوتر في المنطقة.

أما أوكرانيا، فتخشى من استخدام المنطقة في شنّ هجمات روسية جديدة على أراضيها. وقال مستشار الرئاسة الأوكرانية ميخايلو بودولياك، في تغريدة على «تويتر»، إنّ «روسيا تسعى لزعزعة استقرار منطقة ترانسنيستريا، ما يعني أنّ على مولدافيا أن تتوقع وصول زوّار»، في إشارة إلى القوات الروسية.

وجاءت هذه التطورات بعد أيام من إعلان مولدافيا أنّها استدعت سفير موسكو للاحتجاج على تصريح لجنرال روسي قال فيه إنّ بلاده تريد السيطرة على جنوب أوكرانيا لكي يصبح لديها منفذ إلى ترانسنيستريا. وكان الجنرال الروسي رستم مينيكايف، وهو نائب قائد المنطقة العسكرية الروسية الوسطى، قد قال الجمعة إنّ موسكو تريد أن «تسيطر بالكامل على دونباس وجنوب أوكرانيا». وأوضح أنّ «السيطرة على جنوب أوكرانيا هي أيضاً ممرّ إلى ترانسنيستريا حيث نرصد هناك أيضاً حالات اضطهاد للسكان الناطقين بالروسية».

وترافق التوتر في هذه المنطقة الانفصالية مع أكثر من رسالة تصعيدية من روسيا. فقد أعلنت وزارة الدفاع البيلاروسية إجراء مناورات عسكرية روسية بيلاروسية مشتركة بدأت أمس الثلاثاء لمدة 4 أيام. وذكرت أن المناورات ستقام في بيلاروسيا «بمشاركة مسؤولين من تشكيلات القوات الجوية والدفاع الجوي للدائرة العسكرية الغربية للقوات المسلحة لروسيا».

كذلك وجهت روسيا تحذيراً إلى اليابان بسبب المناورات البحرية التي تجريها الأخيرة مع الولايات المتحدة في المحيطين الهندي والهادئ. وقال نائب وزير الخارجية الروسي إيغور مورغولوف: «نحن نرى أن مثل هذه الإجراءات من قبل الجانب الياباني تشكل تهديداً لأمن بلدنا». وأضاف: «يجب أن يكونوا مستعدين لحقيقة أنه إذا توسعت هذه الممارسات، فإن روسيا ستتخذ إجراءات انتقامية لصالح تعزيز قدراتها الدفاعية». وتابع أن هذه المناورات تصعّد التوترات في المنطقة لأنها «ذات طبيعة هجومية محتملة».

وفي سياق التصعيد أيضاً، هددت وزارة الدفاع الروسية بأنها سترد بضرب مواقع صنع القرار في كييف إن استخدمت الأسلحة البريطانية المقدمة إليها لضرب أهداف داخل الأراضي الروسية. وأشارت في بيان إلى أن «استفزاز لندن المباشر لنظام كييف لمثل هذه الإجراءات، في حالة تنفيذها، سيؤدي على الفور إلى رد مناسب من جانبنا». وتابعت: «في حالة الرد وتوجيه الضربات على مقرات صنع القرار الأوكرانية في كييف، المستشارون من بين مواطني إحدى الدول الغربية لن يمثلوا بالضرورة مشكلة لروسيا».

وكان وزير القوات المسلحة البريطاني جيمس هيبي قد قال أمس إن ضرب أوكرانيا لخطوط النقل والإمداد الروسية وإمدادات الوقود أمر مشروع تماماً. واعترف بأن مدى الأسلحة التي يقدمها المجتمع الدولي الآن يتيح استخدامها في روسيا، لكنه أضاف: «كل شيء نفعله مَقيس لتجنب مواجهة مباشرة مع روسيا». وقال لتلفزيون «بي. بي. سي»: «العلامة المميزة لسيرغي لافروف خلال فترة الخمسة عشر عاماً أو نحوها في منصب وزير الخارجية الروسي هي هذا النوع من الصلف». وجاء كلامه رداً على تحذير لافروف من خطر أن يؤدي تصاعد النزاع في أوكرانيا إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. وفي حديثه إلى وكالات أنباء روسية مساء الاثنين، انتقد لافروف مقاربة كييف لعرقلة محادثات السلام، قائلاً إن خطر نشوب حرب عالمية ثالثة أمر «جدي». واتهم لافروف الرئيس الاوكراني فولوديمير زيلينسكي بـ«التظاهر» بالتفاوض، مضيفاً: «إنه ممثل جيد... إذا نظرت بتمعّن وقرأت ما يقوله بعناية، ستجد ألف تناقض».

وفي سياق تصعيد النبرة الروسية، قال سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف، إن «نتيجة سياسة الغرب وسلطات كييف الخاضعة له، قد تؤدي إلى تفكك أوكرانيا إلى عدة دول». وذكر في مقابلة مع صحيفة «روسيسكايا غازيتا» أمس، أنه «في محاولة لقمع روسيا وكبحها، قرر الأميركيون باستخدام أتباعهم في كييف، إنشاء نقيض لبلادنا، واختاروا أوكرانيا بشكل وقح لهذا الدور، في محاولة لتقسيم الشعب الواحد».

في هذا الوقت، استقبل لافروف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في موسكو أمس، رافضاً اقتراح كييف إجراء محادثات سلام في مدينة ماريوبول، قائلاً إن من السابق لأوانه الحديث عن الجهة التي ستتوسط في أي مفاوضات. وأضاف لافروف في مؤتمر صحافي مع غوتيريس إن روسيا ملتزمة بالوصول إلى حل دبلوماسي بشأن أوكرانيا عبر المحادثات. من جهته، أبلغ غوتيريس وزير الخارجية الروسي بأنه مستعد لاستخدام موارد المنظمة بالكامل لإنقاذ الأرواح وإجلاء الناس من مدينة ماريوبول. وقال في مؤتمر صحافي مع لافروف حول تقارير عن جرائم حرب محتملة في أوكرانيا، إنه يشعر بالقلق وإن هذه التقارير تتطلب تحقيقاً مستقلاً في «جرائم حرب ممكنة».

في هذا الوقت، كان الرئيس رجب طيب أردوغان يتحدث هاتفياً مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، مشدداً على أن الحفاظ على «الزخم الإيجابي» الذي تحقق في المحادثات بين أوكرانيا وروسيا أوائل هذا الشهر في إسطنبول سيكون في مصلحة جميع الأطراف. وقالت الرئاسة التركية في بيان إن «الرئيس أردوغان، الذي تطرق إلى أهمية التوصل إلى وقف لإطلاق النار وعمل الممرات الإنسانية بشكل فعال والقيام بعمليات الإجلاء بطريقة آمنة، أشار إلى أن تركيا ستواصل بذل جهودها لوقف مسار الأحداث الذي يلحق الضرر بالجميع ولضمان تحقق سلام دائم». وأضافت أن أردوغان كرر كذلك عرضاً لاستضافة الزعيمين الروسي والأوكراني لإجراء محادثات سلام. من جهته، قال الكرملين إن بوتين أعلن أن مدينة ماريوبول تم «تحريرها» وأنه لا توجد عمليات عسكرية جارية هناك. وذكر الكرملين أن بوتين أبلغ أردوغان في مكالمة أنه يتعين على كييف «تحمّل المسؤولية» عن الأشخاص المتحصنين في مصنع آزوفستال، ودعوة المقاتلين هناك إلى إلقاء السلاح.

على المقلب الآخر، استضافت القاعدة الجوية الأميركية في رامشتاين غربيّ ألمانيا، اجتماعاً أمنياً بمشاركة نحو 40 دولة بحث تعزيز قدرات كييف العسكرية. وقال وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في مستهل الاجتماع إن «أوكرانيا تعتقد بوضوح أنها قادرة على الانتصار وكذلك الجميع هنا». وأكد أوستن أن الولايات المتحدة عازمة على «بذل كل ما هو ممكن» لكي تنتصر أوكرانيا في الحرب، قبل أن يعلن في ختامه أن الولايات المتحدة وحلفاءها قرروا الاجتماع شهرياً للبحث في تعزيز قدرات أوكرانيا الدفاعية لمواجهة الغزو الروسي. وقال أوستن: «سيصبح اجتماع اليوم مجموعة اتصال شهرية حول دفاع أوكرانيا عن ذاتها»، مضيفاً أنه يتمنى تنسيق عمل «الدول ذات النيات الحسنة لتكثيف جهودنا وتنسيق مساعدتنا والتركيز على كسب معركة اليوم والمعارك المقبلة».

من جهتها، قالت وزيرة الدفاع الألمانية كريستين لامبرخت خلال الاجتماع: «لقد قررنا أن ألمانيا ستسلم دبابات غيبارد المضادة للطائرات لأوكرانيا». وتأتي هذه المدرعات التي لم يُحدد عددها من مخزون صناعة الدفاع الألمانية.

وكان زيلينسكي قد أكد مساء الاثنين أن الانتصار الأوكراني مسألة وقت فقط. وتابع: «بفضل شجاعتكم وحكمة المدافعين عنا، بفضل شجاعة الأوكرانيين والأوكرانيات كافة، يشكل بلدنا رمزاً فعلياً للنضال من أجل الحرية».

لكن على جبهة دونباس بدا الوضع معقداً و«على صعيد المعنويات الوضع ليس إيجابياً» على ما قالت إيرينا ريباكوفا المسؤولة الإعلامية في الكتيبة الأوكرانية الـ 93 لوكالة «فرانس برس». وقالت وزارة الدفاع الأوكرانية عبر تيليغرام أمس الثلاثاء إنه في منطقتي دونباس وجنوب البلاد «ينفذ العدو ضربات على مواقع قواتنا على امتداد خط الجبهة بواسطة قذائف هاون ومدفعية وقاذفات صواريخ متعددة».

وأعلنت السلطات الأوكرانية أنّ تسعة مدنيين على الأقلّ قُتلوا أمس في قصف شنّه الجيش الروسي على مناطق في جنوب البلاد وشرقها. وقال حاكم إقليم لوغانسك سيرغي غاداي إنّ ثلاثة مدنيين قتلوا في مدينة بوباسنا حين انهار فوق رؤوسهم مبنى قصفه الجيش الروسي. بدوره أعلن حاكم منطقة خاركيف أوليغ سينيغوبوف مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة سبعة آخرين بجروح، أحدهم حاله خطرة، في قصف روسي على المدينة. وفي دونيتسك قتل مدنيان على الأقل وأصيب ستّة آخرون بجروح في قصف روسي. وفي جنوب البلاد، في مدينة زابوروجيا، أدى قصف روسي بصواريخ موجّهة عن مقتل مدني واحد على الأقلّ. وقال مسؤولون أوكرانيون إن الجيش الروسي قصف جسراً استراتيجياً يربط منطقة أوديسا برومانيا.

وفي مدينة ماريوبول تواصل القوات الروسية قصف مجمع آزوفستال. فيما أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أمس، أن آخر المعلومات الاستخباراتية تشير إلى أن القوات الروسية سيطرت على مدينة كريمينا شرقيّ أوكرانيا.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

أوستن: سنبذل كل ما هو ممكن لكي تنتصر أوكرانيا (أندريه باين/فرانس برس)

رئيس ترانسنيستريا: تعقب أثر الهجمات يؤدي إلى أوكرانيا

واشنطن وحلفاؤها سيجتمعون شهرياً لمساعدة أوكرانيا عسكرياً

بولودياك: على مولدافيا أن تتوقع وصول زوّار

إشعاع تشيرنوبيل «غير طبيعي»

كشف المدير العام الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن مستوى الإشعاع في موقع كارثة تشيرنوبيل النووية، في أوكرانيا، «غير طبيعي» وأنه ارتفع في أعقاب سيطرة القوات الروسية على المنطقة. وأضاف في تصريحات خلال زيارته الموقع إن «مستوى الإشعاع، برأيي، غير طبيعي. كانت هناك فترات ارتفعت خلالها المستويات بسبب تحريك معدات ثقيلة كانت القوات الروسية تحضرها إلى هنا. إننا نتابع الأمر يومياً».

اختراق وزارة الدفاع البريطانية

أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أمس الثلاثاء، أنها تحقق في اختراق روسي لأنظمة الكمبيوتر التابعة لها استهدف، وفق صحيفة «ديلي ميل»، أكثر من مائة مجند في الجيش. وذكرت الصحيفة أن القرصنة أتاحت الكشف بشكل غير قانوني عن هويات 124 مرشحاً يرغبون في الالتحاق بالجيش. وقال وزير القوات المسلحة جيمس هيبي لإذاعة «بي بي سي»: «يبدو أنه هدف استخباراتي غريب للغاية، نظراً لأنه يستهدف الجنود المدربين حديثاً».

قضية

شهادات من جحيم بوتشا

الطريق إلى المحكمة الجنائية الدولية طويل

تشارك المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق حول المجازر التي وقعت في بوتشا الأوكرانية، والتي تتهم القوات الروسية بارتكابها، وهو تحقيق قد يمتد لوقت طويل، وتواجهه عقبات إجرائية وعراقيل روسية، فيما يؤكد ناجون لـ«العربي الجديد»، هول ما حصل في المدينة خلال شهر مارس/آذار الماضي

كييف ـ **إيغور سيميفولوس**
موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد مرور قرابة شهر على انسحاب القوات الروسية من مدينة بوتشا، الواقعة في ضواحي العاصمة الأوكرانية كييف، نهاية شهر مارس/آذار الماضي، تتزايد ملامح التحركات الدولية لمحاكمة المتسببين في حوادث القتل الجماعي التي طاولت السكّان المدنيين في المدينة، والتي كشف عنها بعد انسحاب القوات الروسية منها، حيث يقدّر عدد الضحايا بالمئات. وتُتهم القوّات الروسية بارتكاب سلسلة من عمليات القتل الجماعي أثناء احتلالها لبوتشا، والذي استمر بين 4 و31 مارس، بينما تصر موسكو على نفي وقوفها وراء مجزرة بوتشا، مشككة في وقوعها من أساسه.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه بعثة الأمم المتحدة إلى بوتشا أخيراً من توثيق مقتل نحو 50 مدنياً في المدينة، بمن في ذلك في إطار إعدامات تعسفية، كان محققو المحكمة الجنائية الدولية، ومقرها مدينة لاهاي الهولندية، يعملون على دراسة الوضع على الأرض، للتأكد مما إذا كانت هذه الحوادث تقع ضمن اختصاصات المحكمة، المعنية بالتحقيق في جرائم الحرب وضد الإنسانية.

ومن مؤشرات جدية الجنائية الدولية في عزمها بالتحقيق في ما جرى في بوتشا، توقيع رئيس الادعاء في المحكمة، كريم خان، والمدعين العامين في ليتوانيا وبولندا وأوكرانيا، أول من أمس الإثنين، على اتفاق لأول مشاركة للمحكمة في فريق تحقيق، إذ أعلنت وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتعاون في مجال العدالة الجنائية، «يوروجست»، أن «الجنائية الدولية» ستشارك في الفريق المشترك الذي يحقق في ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا عقب الغزو الروسي. وأوضحت الوكالة، في بيان أنه «بهذا الاتفاق، ترسل الأطراف رسالة واضحة مفادها أنه سيتم بذل كل الجهود لجمع أدلة فعّالة حول الجرائم الدولية الأساسية التي ارتُكبت في أوكرانيا وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة».

وكانت ليتوانيا وبولندا وأوكرانيا قد وقّعت اتفاقاً في شهر مارس/آذار الماضي، لتشكيل فريق لتبادل المعلومات والتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المشتبه فيها، فيما فتح خان تحقيقاً في جرائم حرب محتملة ارتُكبت في أوكرانيا بعد تلقي المحكمة طلبات من أكثر من 40 بلداً عضواً في نظام روما الأساسي للمحكمة للتحقيق في الأعمال الروسية. ومن اللافت أن أوكرانيا ليست من بين هذه الدول، كونها لم تصادق على نظام روما حتى الآن.

شهادات للناجين من بوتشا

تقول سيّدة أوكرانية، تدعى يانا، وهي من هؤلاء الناجين، لـ«العربي الجديد»: «استيقظت على أصوات انفجارات مروعة عند الساعة الخامسة من صباح 24 فبراير/شباط الماضي (تاريخ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا)، وهذه هي اللحظة التي بدأت فيها الحرب بالنسبة إلي. بدأ الروس أولاً بقصف مطار غوستوميل العسكري، وتوالت حوادث مقتل المدنيين منذ ذلك اليوم».

وعلى الرغم من ذلك، قرّرت يانا وأسرتها عدم مغادرة المدينة. وتضيف راوية تجربتها: «منذ اليوم الأول، جرى إطلاق النار على سيارات المدنيين الذين كانوا يحاولون مغادرة المدينة، فقررت البقاء في المنزل. ومنذ اليوم الثاني من الحرب، واجهنا انقطاع المياه ثم الغاز، ما اضطرنا للنوم مرتدين ملابسنا وطبخ الطعام على النار في الفناء، ورفع المياه من آبار المنازل الخاصة. لم نتمكن من المغادرة سوى بعد فتح الممر الأخضر (المتفق عليه بين روسيا وأوكرانيا)».

أما فيرونيكا، المتحدرة من مدينة إربين، فذهبت برفقة زوجها إلى بوتشا للالتحاق بوالدتها وشقيقها الأصغر عند بدء الحرب، لكنها وجدت نفسها عالقة هناك. تقول فيرونيكا لـ«العربي الجديد»: «لم يتوقف الضجيج في الأيام الأولى، إذ كانت الطائرات تحلق على ارتفاع منخفض فوق منزل والدتي الواقع على بعد 3,5 كيلومترات فقط من مطار غوستوميل. لم يتوقف دوي الانفجارات والقصف، ولو لساعة واحدة».

بعد هدوء الوضع، ذهبت فيرونيكا وزوجها إلى مركز التطوع للمشاركة في إيصال المواد الغذائية والأدوية إلى السكان، قبل أن يختبئا في المنزل بعد زيادة كثافة أعمال القتال، ولم يتمكنا من المغادرة إلا بعد فتح «الممر الأخضر» في اليوم الـ14 من السيطرة الروسية على المدينة. عند بدء المروحيات الروسية تحليقها فوق بوتشا، لم تجد سفيتلانا وعائلتها من حيلة سوى إطفاء الأضواء وتعليق بطاطين على النوافذ، وتخزين الطعام والمياه قبل انقطاعها، شأنها في ذلك شأن الكهرباء والغاز.

وتقول سفيتلانا لـ«العربي الجديد»: «سرعان ما انتهى شحن الهواتف الذكية، ولكن جهاز راديو قديماً أنقذ حياتنا، حيث إننا علمنا من البث الإذاعي أنه لا يجوز مغادرة المنازل. في الأيام الأولى، ظلّ عناصر القوات الشيشانية يرددون باللغة الروسية «(الرئيس الأوكراني فولوديمير) زيلينسكي استسلم. اخرجوا إلى الحافلات»، التي كان يتم بواسطتها نقل الناس إلى بيلاروسيا. لكن بعد يومين فقط، لم نعد نسمع شيئاً باستثناء الانفجارات والقصف المتواصل».

في نهاية الأمر، تمكن زوج سفيتلانا من القدوم من كييف وتهريبها من بوتشا بسيارته عبر شوارع فرعية ظلت آمنة نسبياً.

طريق طويل في لاهاي

طريق طويل يفصل أوكرانيا والعالم عن التوصل إلى المتسببين في ما جرى في بوتشا ومساءلتهم، وقد تحول دون ذلك عقبات إجرائية، مثل عدم انضمام أوكرانيا إلى نظام روما، وتوقعات مؤكدة برفض روسيا تسليم المطلوبين من رعاياها، حتى في حال صدرت بحقهم مذكرات اعتقال.

ومع ذلك، يوضح المحامي الروسي سيرغي غولوبوك، المصرح له بالعمل في المحكمة الجنائية الدولية، في حديث لـ«العربي الجديد» من لاهاي، أن اعتراف كييف باختصاص المحكمة يتيح لها التحقيق في الحوادث التي وقعت على أراضي أوكرانيا، على الرغم من عدم انضمام هذا البلد إلى نظام روما. ويؤكد غولوبوك أن الهدف من المحاكمات لا يكمن في معاقبة المنفذين في حدّ ذاتهم، وإنما أيضاً في معاقبة المسؤولين الكبار عن الجرائم، بما يصل إلى عدم تمتع حتى قادة الدول بأي حصانة أمامها.

وحول مستوى الشخصيات الذين قد يحاكمون في حال ثبت تورطهم في مجزرة بوتشا، يضيف: «هناك اعتقاد شائع بأن المحكمة ستقاضي المنفذين فقط، ولكن ذلك غير صحيح. في حالة محاكمات نورنبرغ لقادة ألمانيا النازية، مثلاً، تولت محاكم محلية لا دولية أمر المنفذين. لا مساس بحق أوكرانيا وغيرها من الدول التي يقيم فيها المجني عليهم، في إجراء تحقيقاتها الجنائية». ويلفت المحامي الروسي إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليست مخصصة فقط للمنفذين، وإنما لمن يتحمل المسؤولية الأكبر. ويضيف أن نظام روما «لا يمنح أي حصانة لقادة الدول ولا يعفيهم من المسؤولية، بل ينطلق من أن القائد الأعلى يدرك ما تفعله قواته». ويشرح غولوبوك أن هناك خيارين أمام الجنائية الدولية لمساءلة الجناة في حال كانوا داخل روسيا ورفضت تسليمهم. ويضيف: «ستنتظر لحين تنفيذ مذكرة الاعتقال. لم يمثل القيادي في مليشيا الجنجويد، علي كوشيب، المتهم بجرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية في دارفور، أمام الجنائية الدولية، إلا في عام 2019 بعد عزل الرئيس عمر البشير وتغيير السلطة في السودان. على الأرجح، هذا هو السيناريو الأكثر واقعية. أما البشير نفسه، المودع في السجن في السودان بموجب حكم قضائي محلي، فلم يتم تنفيذ مذكرة التوقيف بحقه بعد بسبب المشكلات السياسية الداخلية في البلاد». وفي ما يتعلق برؤيته للخيار الثاني، يلفت غولوبوك إلى أنه «قد تصدر مذكرات توقيف غير علنية، وقد يذهب هؤلاء في زيارة إلى تايلاند، مثلاً، ثم إلى لاهاي. في الظروف الحالية، لا شك أن روسيا لن تسلم أحداً، ولكنها ليست البلد الوحيد في العالم».

وكانت القوات الروسية قد دخلت إلى بوتشا في 27 فبراير/شباط الماضي، ولم تغادرها سوى مع بداية إبريل، في إطار إعادة تموضع الجيش الروسي في الداخل الأوكراني وتركيز عملياته في مناطق جنوب شرقي البلاد. وبدأت صور جثث أشخاص بأزياء مدنية والدمار الهائل الذي لحق بالمدينة في الانتشار عبر الإنترنت بعد دخول صحافيي وكالتي «فرانس برس» و«رويترز» إلى المدينة المنكوبة، في أعقاب إعلان وزارة الدفاع الأوكرانية عن استعادة السيطرة الكاملة على مقاطعة كييف. وبحسب أرقام النيابة المحلية، فإنه بعد خروج القوات الروسية، تمّ العثور على جثامين 278 قتيلاً في المدينة، أغلبيتهم الساحقة من المدنيين، ناهيك عن عشرات دفنوا في مقابر جماعية بعد امتلاء المشارح أثناء الاحتلال الروسي للمدينة.

من جهتها، نفت وزارة الدفاع الروسية الاتهامات التي يوجهها «النظام» في كييف (بحسب ما تسمي السلطات الأوكرانية برئاسة زيلينسكي) إلى العسكريين الروس بارتكاب «جرائم» في بوتشا، على حدّ تعبيرها، واصفة الصور ومقاطع الفيديو التي تمّ تداولها بأنها استفزاز.

أجمع ناجون من بوتشا على فظاعة ما شهدته المدينة (Getty)

سيرغي غولوبوك: الهدف معاقبة المسؤولين الكبار عن الجرائم

تقديم الطلب

يشرح المحامي الروسي سيرغي غولوبوك، أن «43 من الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تقدموا إلى المدعي العام في المحكمة كريم خان (الصورة) بطلب المباشرة في التحقيق، وهو فعل ذلك». وأضاف أن أوكرانيا «لم تتقدم بالطلب، لأنها ليست عضواً في نظام روما بسبب مشكلاتها الدستورية، لكنها اعترفت منذ 2014 باختصاص هذه المحكمة المعنية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية».

بعدما حرصت الاستخبارات البريطانية منذ تأسيسها على الحفاظ على «سريتها»، غيّر الغزو الروسي لأوكرانيا المعادلة تماماً، وأخرج تلك «السرية» إلى العلن، مقدماً فرصة إلى هذه الأجهزة لتبييض صورتها وإبراز تفوقها في حرب المعلومات، لكنها تبقى حذرة من ارتكاب أي خطأ في التقدير يتحيّن الروس استغلاله

غزو أوكرانيا كفرصة للتفوّق

الاستخبارات الخارجية البريطانية تغرّد «أسرارها»

- **تحوّل جذري في طريقة العمل بالانفتاح على الجمهور الأوسع بعد الاستفادة من التجارب السابقة رغم المخاطر الجسيمة القائمة**
- **دور حاسم في معارك كييف وانتصار في حرب المعلومات على الهجوم الروسي بعد كشف حيثياته وتوجهاته**

لندن ـ **ديمة ونوس**

قبل اثني عشر عاماً، شهدت بريطانيا الظهور العلني الأول لرئيس جهاز الاستخبارات الخارجية «أم آي 6» (MI6) المعادل البريطاني لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. كتبت صحيفة «ذا غارديان» وقتها، أن عالم الاستخبارات الغامض على وشك أن يشهد انفتاحاً وصفته بـ«التاريخي». ولإبراز أهمية الحدث، تابعت الصحيفة مجريات الخطاب الذي أدلى به رئيس جهاز الاستخبارات حينها جون سويرز مباشرة دقيقة بدقيقة. وعلى ما يبدو، لم يكن فحوى الخطاب الذي ألقاه رئيس جهاز الاستخبارات أو «C» كما يشار إليه باختصار، هو الحدث الأبرز، بل خروج الجهاز من الظلّ للمرة الأولى في تاريخ المؤسسة، وهو ما أضاءت عليه لاحقاً كل الصحف البريطانية. تحدث «C» عن دور جهاز الاستخبارات في حماية البريطانيين وعن أهمية الشفافية خلال القيام بتلك المهمة. تحدث أيضاً عن دور الاستخبارات في مواجهة إيران لوقف الانتشار النووي، إذ إن الدبلوماسية وحدها لا تكفي بحسب رأيه. وختم بالقول إن «على المؤسسات التي تعمل بالسر، أن تحافظ على سريتها حتى وإن تحدثت علناً من حين إلى آخر كما فعلتُ أنا اليوم»، مضيفاً أن «السرية ليست مفردة قذرة. إنها تلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على أمن وسلامة بريطانيا».

تداعيات الغزو الروسي

إلا أن الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في 24 فبراير/شباط الماضي، غيّر المعادلة تماماً، وأخرج تلك «السرية» إلى العلن. وباتت المعلومات التي تنقلها وزارة الدفاع عن جهاز الاستخبارات بشكل يومي، تلعب دوراً «حاسماً»، ليس فقط في الحفاظ على أمن وسلامة بريطانيا، بل أيضاً في تغذية قدرات الجيش الأوكراني على المواجهة والمقاومة.

يقول خبير عسكري بريطاني متابع لعمل أجهزة الاستخبارات، لـ«العربي الجديد»، إن «المعلومات التي كان يتعمّد جهاز الاستخبارات البريطاني تسريبها، ساعدت في تفوق الأداء العسكري الأوكراني، إلى جانب دحض التحليلات القائلة إن الجيش الروسي سينتصر في غضون أسابيع قليلة إن لم نقل خلال أيام». وشكّلت تلك الإفادات العلنية «انتصاراً» كما يصفه بعض المختصين بـ«حرب المعلومات» التي عُرف فيها الكرملين تقليدياً بخبرته وتفوقه.

بعد منتصف فبراير هذا العام، بدأت وزارة الدفاع البريطانية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة معلومات عسكرية عن صراع خارجي، في سابقة هي الأولى من نوعها. بدأ ضخّ المعلومات في 17 فبراير تحديداً، متيحاً تفاصيل عن العمليات التي يقوم بها الجانب الروسي أكثر بكثير مما يسرّبه عن تحرّكات الجانب الأوكراني. ويقول الخبير العسكري البريطاني لـ«العربي الجديد»، إن «المعلومات التي كانت تشاركها وزارة الدفاع البريطانية كبيانات صحافية، أعطت حيثيات سير العمليات. عادةً، وزارة الدفاع تنشر بيانات تخصّ نشاطاتها اليومية، إلا أن البيانات التي نشرتها وزارة الدفاع مع بداية الغزو كانت حول نشاطات روسيا اليومية («To Name and Shame»). هذا المصطلح الإنكليزي يقال عندما تتم الإشارة علناً للأخطاء التي ترتكبها جهة ما، والهدف من تلك الإشارة حشد الرأي العام ضد سلوك معيّن بهدف إحباطه.

تحوّل في عمل الاستخبارات

وكان رئيس وكالة الأمن السيبراني البريطانية جيريمي فليمينغ قد قال في خطاب له نُشر على موقع الوكالة أواخر مارس/آذار الماضي، «إن الاستخبارات أفرجت عن معلوماتها بسرعة بعد منتصف فبراير لتسبق ما يمكن لـ(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين أن يقوم به، انطلاقاً من تحذيرات الحرب إلى المعلومات الاستخباراتية عن العلم الكاذب المصمّم لتقديم فرضية زائفة للغزو، وصولاً إلى الادعاء الروسي الكاذب باستخدام أوكرانيا أسلحة كيميائية محظورة».

وإن تعدّدت أسباب اتخاذ هذه الخطوة، إلا أنها تمثّل بكل تأكيد تحوّلاً جذرياً في طريقة عمل الاستخبارات البريطانية. بعض المحلّلين الغربيين يرى أن بريطانيا أملت من هذا النهج الجديد إيقاف الحرب التي سبق أن حذّرت منها قبل أشهر طويلة عبر إحراج الجانب الروسي بكمية المعلومات الدقيقة المتوفّرة لديها، وأيضاً عبر حشد الدول الغربية وتمهيد الطريق أمام اتخاذها إجراءات وعقوبات أشدّ إيلاماً مما لو كانت الصورة مشوشة حول حقيقة ما يجري.

إلا أن هذه الآلية لم توقف الغزو الروسي، مع أن بوادره بدأت قبل نحو عام مع حشد موسكو قواتها بالقرب من أوكرانيا، بحسب ما أظهرته صور الأقمار الصناعية من التغريد مازحاً على صفحة وكالة الأمن السيبراني البريطانية التي شاركت على حسابها الكلمة اليومية في لعبة «ووردل» الشهيرة. كتب مور مازحاً: «أفكّر جدياً بإلغاء متابعتي للحسابات التي تنشر حلول «ووردل» اليومية».

عملية رفع السرّية تلك والإفراج عن المعلومات الاستخباراتية ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، لا يمكن أن تتم قبل تدريب طويل وتدريجي وصارم، إضافة إلى مرورها بعملية تقييم رسمية. وكان لا بدّ لهذه الخطوة أن تستفيد من تجارب الغزو الأميركي على العراق بعدما تسبّبت المعلومات الخاطئة أو غير الدقيقة حول امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل، في «تشويه» سمعة الاستخبارات الأميركية والبريطانية معاً. بعد ما يقارب العقدين من الزمن، لن تتورّط هذه الأجهزة في نشر معلومات مرتجلة وعشوائية قد تؤدي إلى مزيد من الفوضى. كما أن بريطانيا استفادت من أزمة أوكرانيا 2014 واستيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم، في حين كان حلف شمال الأطلسي «نائماً». إضافة إلى الانسحاب «الفوضوي» من أفغانستان وغياب أي تقرير عن احتمال استلام حركة «طالبان» للسلطة. هذا عدا عن هجوم سالزبري الذي اتُهمت الاستخبارات الروسية بتنفيذه في مارس/آذار 2018، مستخدمة غاز الأعصاب لتسميم عميل «أم آي 6» المزعوم سيرغي سكريبال، وابنته. كل تلك الأحداث دفعت بريطانيا لاستثمار المعلومات المسرّبة من جهاز استخباراتها لحياكة سردية تواجه عبرها بوتين.

هذا النهج الجديد اعتبره البعض «انتصاراً» لبريطانيا والولايات المتحدة في حرب المعلومات التي برعت فيها روسيا تقليدياً، ليبدو أيضاً أن الجانب الاستخباراتي الروسي أقل دراية بما يجري وأقل معرفة وتقديراً بحجم المعلومات المتوفرة لدى الجانبين البريطاني والأميركي. ولا يعود ذلك لتفوق تلك الاستخبارات فقط، بل أيضاً لأن جهاز الاستخبارات الروسي لا يخبر بوتين بحسب خبراء إلا بما يريد ويحب سماعه. وبالتالي هو لم يكن يحصل على الصورة كاملة من مسؤوليه.

مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وليام بيرنز زار موسكو بداية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وحذّر المسؤولين الروس من أن واشنطن تعرف ما هو مخطط له. بعض المسؤولين الروس قالوا إنهم علموا بنيّة بلادهم غزو أوكرانيا من بيرنز.

بدت خطة بوتين العسكرية الأولية بحسب بعض مسؤولي الاستخبارات الغربيين وكأنها من صنع ضابط في المخابرات السوفييتية، إلا أن بوتين هو صانع القرار الوحيد وكل الدراسات تشير إلى أن حلقة الثقة حوله تضيق يوماً بعد يوم. وحين لم يكن دور الاستخبارات مقتصراً على جمع المعلومات ونشرها فحسب، بل تحليلها أيضاً وفكفكة رموزها لاستقراء مستقبل الأحداث، تعيّن على أجهزة الاستخبارات التسلل إلى رأس بوتين والتقاط أفكاره لفهم نواياه وما هي خططه المقبلة، ما شكّل تحدّياً استخباراتياً صعباً. وحتى إن لم تساهم تلك التسريبات العلنية في وقف العدوان الروسي على أوكرانيا، إلا أنها ساهمت بحسب الاستخبارات البريطانية والأميركية في حرمان موسكو من قدرتها على تبرير الغزو أمام شعبها (قبل أن يفرض الكرملين قيوداً على محتوى وسائل التواصل داخل البلاد)، وأمام الرأي العام الغربي.

تحالف العيون الخمس الاستخباراتي، والذي يضمّ الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، حشد جهوده لدحض مبرّرات بوتين للغزو عبر المعلومات التي وفّرها. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عن كير جايلز، كبير الزملاء الاستشاريين في مركز الأبحاث «تشاتام هاوس»، قوله إن الدول الناطقة بالإنكليزية تجمّعت ضد الأوروبيين، في إشارة إلى ألمانيا وفرنسا. وبحسب جايلز، فإن المقارنة بين نهج قادة المملكة المتحدة والولايات المتحدة، الذين لم يتوقفوا منذ عام عن التحذير من استعدادات الجيش الروسي، وبين نهج نظرائهم الفرنسيين الذين لم يتنبؤوا بدقة، تفسّر الكثير.

ومع أهمية هذا النهج الجديد في التعامل مع سرية المعلومات وفي خلق طرق تفاعلية مع الجمهور الأوسع، إلا أن الأمر لا يخلو بحسب خبراء من مخاطر قد تكون جسيمة. الكشف عن معلومات استخباراتية قد يؤدي إلى الكشف عن مصادرها وعن الأساليب المستخدمة للحصول عليها. وأيضاً قد يساهم في تضرّر سمعة تلك الأجهزة من جديد، كما حدث بعد غزو العراق عام 2003. وإذا كانت نوايا أجهزة الاستخبارات تصبّ في المصلحة العامة عبر «فضح النوايا الروسية»، فإنها قد تكون محرجة إن أخطأت، خصوصاً أن الجانب الروسي يتحيّن الفرصة لاستغلال سوء تقدير تلك الأجهزة والاستثمار في أي زلّة قد تصدر عنها.

تطوّر الاستخبارات البريطانية طرق إدارة التفاعل مع الجمهور (Getty)

لأجهزة الاستخبارات. فالدول الغربية كألمانيا وفرنسا وغيرها قلّلت من أهمية وجدية تلك المعلومات «السرّية»، كل دولة حسب مصالحها السياسية والاقتصادية، وبالتالي لم تكوّن صورة واضحة ودقيقة حول نوايا بوتين.

ولا يمكن إغفال الخطوة «الشجاعة» التي اتّخذتها ألمانيا بداية الغزو عبر إرسالها 5000 خوذة إلى أوكرانيا، دعماً منها لكييف وأيضاً حرصاً على تدفق الغاز الروسي. أما فرنسا فأقدمت لاحقاً على إقالة رئيس المخابرات العسكرية الجنرال إريك فيدو بعد 7 أشهر فقط من تعيينه، لفشله في تقدير ما كان مخططاً له. وكان رئيس أركان الجيش الفرنسي الجنرال تييري بوركار قد أقرّ لصحيفة «لوموند» بوجود اختلافات جوهرية في التحليل بين الفرنسيين والأميركيين حول الهجوم الروسي على أوكرانيا. فبالنسبة للفرنسيين والألمان، كان الهجوم محتملاً. أما بالنسبة للبريطانيين والأميركيين، فكان مرتقباً.

انفتاح على الجمهور

لطالما كان جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، شأناً مشتركاً بين الولايات المتحدة وبريطانيا. إلا أن البريطانيين يتّسمون تاريخياً بالسرّية في ما يتعلق بالنشاط الاستخباراتي أكثر بكثير من نظرائهم الأميركيين، ما جعل مشاركتهم المعلومات تجربة جديدة وتحدياً صعباً وصفه كثيرون بالتحول الثقافي الكبير.

تنتقل الاستخبارات إذاً بشكل تدريجي نحو دور أكثر انفتاحاً على الجمهور الأوسع، وتطوّر طرق تفكيرها حول كيفية إدارة هذا التفاعل، مستخدمة أكثر الوسائل عصرية في الوقت الراهن (وسائل التواصل الاجتماعي). هذا «العالم الافتراضي» المليء بالمحللين غير المتردّدين في التعليق كل لحظة على صور الأقمار الصناعية أو على مقاطع الفيديو المتاحة على جميع المنصّات الرقمية، يمثّل تحدياً أمام أجهزة الاستخبارات من جهة، والمؤسسات الرسمية من جهة أخرى. تلك التي لم تعد تمتلك خيار «السريّة» أو الصمت النسبي؛ إذ إن مساحة المعلومات الشاسعة اليوم باتت من المجالات التي تتطلّب ممن يريد أن يحدث تغييراً أن يتنافس عليها ويؤثّر على الرأي العام عبرها.

وبات الرجل مور اليوم نشيطاً على وسائل التواصل. لا بل إن انشغاله بالتقارير والمعلومات المتعلقة بالغزو الروسي المرتقب، لم يمنعه في الخامس من فبراير

ريتشارد مور الوجه المعروف في الجهاز

لم تعترف الحكومات البريطانية المتعاقبة رسمياً بوجود جهاز الاستخبارات الخارجية «أم آي 6» إلا بعد أكثر من ثمانين عاماً على تأسيسه في عام 1909. وحتى هذه اللحظة، لا تُعرف هوية أي عنصر عامل في هذه المؤسسة، باستثناء رئيسها وهو حالياً ريتشارد مور (الصورة) الذي تخلّى عن شغفه الأول في أن يكون صحافياً بعدما رفضت «بي بي سي وورلد» توظيفه من دون حتى أن تجري مقابلة معه، على حدّ تعبيره.

موسكو متهيبة لتوظيف أي خطأ من قبل الغرب

تتخوف أجهزة الاستخبارات الغربية من استغلال الروس أي سوء تقدير حول أوكرانيا، وسبق لمسؤولين في الكرملين أن عبّروا في وقت مضى عن ابتهاجهم بعدما أخطأت تسريبات الاستخبارات الأميركية حول غزو أوكرانيا في 16 فبراير/شباط الماضي. فدعت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا (الصورة) وسائل الإعلام الغربية إلى «نشر الجدول الزمني لغزواتنا القادمة لهذا العام»، حتى تتمكن من التخطيط لعطلاتها.

جونسون جاهز لاستغلال الأوضاع وإنقاذ نفسه

كان الغزو الروسي لأوكرانيا فرصة ذهبية لتغيير سمعة «غير طيبة» لاحقت أجهزة الاستخبارات في بريطانيا لزمن طويل، ما استثمره رئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون (الصورة) لـ«إنقاذ» نفسه من الأزمات المتتالية. ومثّل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إحدى تلك الأزمات، فيما ساعدت المعلومات المسرّبة بشكل علني جونسون على لملمة صورته على الساحة الأوروبية على الرغم من تداعيات «بريكست».